برنامج الأغذية العالمي

إنقاذ الأرواح
تغيير الحياة

التقرير القطري السنوي لعام 2024

الخطة الإستراتيجية القطرية 2019-2024

اليمن
2024

المحتويات

المقدمة **3**

الرسائل الرئيسية **3**

نظرة عامة على عام 2024 ..... **4**

السياق التشغيلي **10**

إدارة المخاطر 14

الدروس المستفادة 16

مواصلة العمل وتقديم المساعدات **18**

أداء البرامج **21**

الحصيلة الاستراتيجية 1 21

الحصيلة الاستراتيجية 2 30

الحصيلة الاستراتيجية 3 37

الحصيلة الاستراتيجية 4 42

نتائج شاملة متعددة القطاعات **49**

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة **49**

الحماية والمساءلة إزاء السكان المتضررين **54**

الاستدامة البيئية **60**

الحماية البيئية والاجتماعية (ESS) 60

نظام الإدارة البيئية (EMS) 62

تكامل جهود التغذية **65**

الشراكات **71**

التركيز على توطين العمل الإنساني.....74

التركيز على التعاون بين وكالات الأمم المتحدة.....75

نظرة عامة على الوضع المالي.....77

المقدمة

الرسائل الرئيسية

- **على الرغم من أن خطوط المواجهات في اليمن شهدت نوعاً من الهدوء النسبي**، إلا أن العام العاشر من الأزمة شهد استمرار عدم تحقيق تقدم دبلوماسي، إلى جانب تداعيات حرب غزة على الاستقرار، فضلاً عن الصدمات المناخية والأزمة الاقتصادية المتفاقمة.

- **في عام 2024، قام برنامج الأغذية العالميبتقديم المساعدات إلى شخص واحد من بين كل أربعة أشخاص في اليمن، وذلك من خلال ثاني أكبر عملية إنسانية له على مستوى العالم**، غير أن التحديات المالية والسياقية والتشغيلية أدت إلى تقليص كبير في حجم ونطاق أنشطة البرنامج.

- **أطلق البرنامج توجهاً جديداً لبرامجه من أجل الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة**، بما في ذلك استئناف تقديم المساعدات الغذائية في مناطق إدارة السلطات في صنعاء بعد انقطاع استمر لمدة ثمانية أشهر.

نظرة عامة على عام 2024

بعد مرور عشر سنوات على اندلاع الحرب الأهلية، انتقل الوضع في اليمن من حالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الصراع وما صاحبه من نزوح إلى أزمة طويلة الأمد تشمل العديد من القطاعات. وعلى الرغم من حالة الهدوء النسبية التي شهدها الصراع خلال عام 2024، فقد استمرت الأسر اليمنية تواجه انهياراً مأساوياً لمعظم جوانب الحياة المدنية.

أدت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وتدهور الخدمات العامة إلى استنزاف أصول الأسر وسُبل عيشها وقدرتها على الصمود. وفي الوقت ذاته، أثرت الصدمات المناخية على مناطق واسعة من البلاد، حيث تسببت السيول الجارفة في شهري أغسطس وسبتمبر في إطلاق استجابة إنسانية طارئة واسعة النطاق من قبل برنامج الأغذية العالمي وشركائه، تم من خلالها الوصول لأكثر من 550,000 شخص.

ومع تزايد الضغوط على ميزانيات العمل الإنساني، فقد شهد تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن تراجعاً ملحوظاً للعام الثالث على التوالي. وعلى الرغم من أن مستوى المساهمات المقدمة لبرنامج الأغذية العالمي ظلت قريبة من مستويات عام 2023، إلا أن التمويل انخفض إلى ما دون المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات بصورة كافية.

وتسببت هذه التحديات السياقية والمالية والتشغيلية مجتمعةً في خلق مستويات صادمة من الاحتياجات الإنسانية، مما أعاق التقدم نحو تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)، حيث بلغ عدد السكان المحتاجين إلى مساعدات انسانية **18.2 مليون شخص** [1]، منهم حوالي **16.8 مليون شخص** يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي ما يعادل نصف عدد السكان تقريباً [2].

واستجابةً لتلك الاحتياجات، شرع برنامج الأغذية العالمي بالعمل في ظل بيئة عمل معقدة، تكتنفها المصالح السياسية المتنافسة وانعدام الأمن ومحاولات التدخل والعرقلة والعقبات البيروقراطية. ورغم بذل برنامج

الأغذية العالمي جهوداً مكثفة مع شركائه من الجهات المانحة لتأمين الموارد المطلوبة، إلا أن النقص الحاد في التمويل أجبر برنامج الأغذية العالمي على إعطاء الأولوية الفعلية لمن هم في أمس الحاجة إلى المساعدات.

وعلى الصعيد الداخلي، أثرت الحوادث الأمنية بشكل كبير على العمليات الإنسانية والبنية التحتية والموظفين. ففي يونيو 2024، تم اعتقال 13 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، من بينهم موظف محلي تابع لبرنامج الأغذية العالمي، من قبل قوات الأمن في المناطق الخاضعة للسلطات في صنعاء شمال البلاد.

وعلى الصعيد الخارجي، انجرّ اليمن إلى عمق آثار الحرب في غزة، حيث واصلت القوات التابعة للسلطات في صنعاء سلسلة هجماتها على السفن ذات الصلة بإسرائيل في البحر الأحمر وخارجه. في المقابل، شنت القوات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والقوات الإسرائيلية غارات جوية انتقامية ضد أهداف في شمال اليمن. وبالنظر إلى المخاطر المتزايدة، عمل برنامج الأغذية العالمي على تعزيز تدابير التحركات الآمنة من خلال تعزيز آليات التنسيق.

مكاسب وانجازات برنامج الأغذية العالمي

قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات لـ 8.6 مليون شخص من الفتيات والفتيان والنساء والرجال عبر جميع أنشطته التي اضطلع بها في اليمن لعام 2024 من خلال ثاني أكبر عملية إنسانية له على مستوى العالم.

ويمثل هذا العدد 26 في المائة من سكان اليمن، ويشمل أكثر من 330,000 نازح و 1.2 مليون شخص من ذوي الإعاقة. وشكلت النساء والفتيات نصف الأشخاص الذين تلقوا المساعدات من برنامج الأغذية العالمي. كما تم تقديم الدعم لـ 130 جهة إنسانية وانمائية ومانحة ودبلوماسية في مختلف القطاعات من خلال أنشطة المجموعات ووحدات تقديم الخدمات التي يقودها برنامج الأغذية العالمي.

في شهر نوفمبر 2024، استأنف برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدات الغذائية المنتظمة في مناطق السلطات في صنعاء (التي تضم قرابة ثلاثة أرباع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي) وذلك بعد توقف دام لمدة ثمانية أشهر [3]. وبفضل المناقشات المستفيضة مع قيادة برنامج الأغذية العالمي والسلطات المحلية والجهات المانحة، تم تحقيق العديد من المكاسب التي أدت مجتمعةً إلى توفير الظروف الملائمة المطلوبة لاستئناف المساعدات بصورة تقوم على المبادئ الإنسانية. فقد أسهم التنفيذ الناجح للنشاط التجريبي لعملية الاستهداف والتسجيل في شهر يوليو في تأكيد قدرة برنامج الأغذية العالمي على اختيار وتحديد المستفيدين بحسب الأولوية بصورة دقيقة. وكانت العملية المخصصة للاستجابة السريعة للطوارئ في شهر أغسطس (المصممة للتخفيف من الآثار الحادة لوقف المساعدات) بمثابة دليل على مفهوم المساعدات الغذائية الهادفة والمحددة جغرافياً على نطاق واسع، فضلاً عن تعزيز استراتيجية الرقابة لدى برنامج الأغذية العالمي في مناطق سلطات صنعاء. وقد ساهم الانخراط الوثيق مع الجهات المانحة في بناء الثقة في برنامج المساعدات الغذائية الطارئة الهادفة (تيفا) الجديد ودعمه، مما أتاح لبرنامج الأغذية العالمي الدعوة إلى تقديم الموارد اللازمة على أساس الفهم المتبادل للفرص والتحديات.

تقليص المساعدات وتحديد الأولويات

تجلت القيود المالية والتشغيلية في الانخفاض الكبير في حجم المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في اليمن. [4]

فمع تعليق أجزاء كبيرة من العمليات الإنسانية خلال معظم العام، انخفض عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدات بنسبة 44 في المائة مقارنة بعام 2023، كما انخفضت كمية المساعدات الغذائية الموزعة بنسبة 81 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت قيمة التحويلات النقدية المقدمة بالدولار الأمريكي بأكثر من النصف. وفي حين أثر ذلك في المقام الأول على الأنشطة في مناطق السلطات في صنعاء، فقد تأثرت كذلك

مناطق الحكومة المعترف بها دولياً (مناطق العمل في جنوب اليمن)، بانقطاع المساعدات بسبب نقص التمويل.

قدم برنامج الأغذية العالمي **مساعدات غذائية** بحصص مخفضّة لمعظم الأشخاص المستفيدين من مساعدات برنامج الأغذية العالمي في جميع أنحاء البلاد. وفي مناطق السلطات في صنعاء، لم تُقدّم مساعدات غذائية منتظمة (باستثناء عمليات توزيع المساعدات الغذائية الطارئة المخصصة) إلى أن تم اطلاق برنامج المساعدات الغذائية الطارئة الهادفة (تيفا) في شهر نوفمبر. أما في المناطق التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، فإن نقص التمويل أثر على توافر المواد الغذائية الأساسية مما أنعكس على قدرة برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ سوى أربع دورات توزيع للمساعدات طوال العام.

ونتيجة لنقص التمويل، اضطر برنامج الأغذية العالمي في شهر يناير إلى تعليق **برنامج الوقاية من سوء التغذية** بشكل كامل، ما ترك 2.4 مليون طفل وامرأة وفتاة حامل ومرضعة عرضة للخطر بدون أي دعم ومساعدات. وقد أدى ذلك إلى تقليص عدد أيام المساعدات (مدة المساعدات) إلى 72 يوماً فقط، أي أقل بكثير من عدد الأيام المخطط لها والبالغة 360 يوماً.

وأعطى برنامج الأغذية العالمي الأولوية **لبرنامج معالجة سوء التغذية** المنقذ للحياة إلى أقصى حد ممكن، مستخدماً مجموعة من معايير شدة الاحتياج على المستوى الجغرافي بهدف الحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات العلاجية التغذوية في المناطق الأشد تضرراً. ونتيجة لذلك، تأثر هذا البرنامج بشكل أقل من حيث انخفاض عدد أيام المساعدات (حيث بلغ متوسط مدة المساعدات 96 يوماً من أصل 126 يوماً كان مخططاً لها). وقد تمكن معظم الأشخاص المسجلين من استكمال دورات العلاج المقررة [5].

كما تأثر بصورة أقل **برنامج التغذية المدرسية** من حيث تقليص عدد أيام المساعدات (حيث بلغ متوسط مدة المساعدات 102 يوماً من أصل 142 يوماً كان مخططاً لها). ومع ذلك، في مطلع العام الدراسي

2025/2024، اضطّر برنامج الأغذية العالمي إلى تقليص حجم أنشطة برنامج التغذية المدرسية المقررة بشكل كبير، مما أثر على مليون طفل من طلاب المدارس.

وعلى النحو السائد في السنوات الأخيرة، واجه **برنامج تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة** التابع لبرنامج الأغذية العالمي نقصاً حاداً في التمويل خلال عام 2024، حيث أدى ذلك إلى تقليص نطاق برنامج الصمود نظراً لعدم قدرة برنامج الأغذية العالمي على توسيع مشاريعه طويلة الأمد ذات الصلة بتعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة على النحو الذي كان مخططاً له. وقد انعكس ذلك في التقليص الكبير لمدة المساعدات مقارنةً بما كان مخططاً له (حيث بلغ متوسط عدد أيام المساعدات 41 يوماً فقط من أصل 192 يوماً مخططاً لها).

وقد قام برنامج الأغذية العالمي بتحديد أولويات المساعدات بشكل استراتيجي حيثما كان ذلك ممكناً بطرق تضمن وصول المساعدات إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. غير أنه من الناحية العملية، كانت القرارات المتعلقة بمكان وكيفية توجيه المساعدات غالباً ما تتأثر بشروط الجهات المانحة، حيث إن معظم المساهمات كانت مخصصة بحسب الأنشطة، مع تخصيص وتقييد العديد منها بناءً على المناطق الجغرافية أو المنهجيات المتبعة في تقديم المساعدات.

التوجه الاستراتيجي

وضع برنامج الأغذية العالمي استراتيجية تتسم بالمرونة والتركيز والاستهداف بصورة أفضل للمساعدات الغذائية الإنسانية في اليمن.

تماشياً مع خطة ضمان جودة العمل المعززة، أولى برنامج الأغذية العالمي اهتماماً بالغاً بضمان سلامة عملياته في اليمن أثناء تنفيذه للاستراتيجية الجديدة [6]. وكان التركيز في الأساس على الاستمرار في عملية تحديد المستفيدين وتسجيلهم على مستوى البلاد، والتي تم احراز تقدماً كبيراً فيها خلال عام 2024. ففي

مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، استكمل برنامج الأغذية العالمي عملية تسجيل وجمع بيانات 3.6 مليون مستفيد في شهر أبريل، وبدأ في ديسمبر إجراء تقليص تدريجي في عدد الأشخاص الذين تم منحهم الأولوية في الحصول على المساعدات الغذائية. وفي مناطق السلطات في صنعاء، تم تطبيق التوجه الجديد من خلال استكمال المشروع التجريبي للاستهداف والتسجيل واطلاق برنامج المساعدات الغذائية الطارئة الهادفة (تيفا).

وقد تبنى برنامج الأغذية العالمي نهجاً قائماً على المبادئ الإنسانية في تعامله مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من خلال تركيزه على أمن وسلامة الموظفين كأولوية، وتعزيز القدرات الخاصة بالرقابة والإشراف، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتعزيز جهود الاستهداف القائمة على الاحتياج، حيث تعتبر هذه الأمور جميعها متطلبات أساسية لتمكين برنامج الأغذية العالمي من العمل بكفاءة وبصورة فاعلة في اليمن.

ملاحظات هامشية

[1] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2024، يناير 2024.

[2] مجموعة الأمن الغذائي والزراعة (FSAC) في اليمن. 2025، الأشخاص المحتاجين وتصنيف شدة الاحتياج. نوفمبر 2024. تقديرات الفترة الحالية.

[3] برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في اليمن. بيان صحفي: "برنامج الأغذية العالمي يقوم بإيقاف توزيع المساعدات الغذائية في المناطق الشمالية من اليمن" 5 ديسمبر 2024.

4] تُقاس كثافة المساعدات بمدة المساعدات المقدمة للمستفيد الواحد (متوسط عدد أيام المساعدات)، وقيمة (أو كمية) تلك المساعدات اليومية (بالجرام أو السعرات الحرارية أو المبلغ المالي)، وتغطية المستفيدين من مساعدات برنامج الأغذية العالمي، والاستهلاك اليومي، والاستهلاك السنوي لكل مستفيد.

[5] دورة علاج سوء التغذية الحاد المتوسط (MAM) هي ثلاثة أشهر للأطفال وستة أشهر للنساء الحوامل والمرضعات.

[6] تم تنفيذ خطة ضمان جودة العمل المعززة للمكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن كجزء من مشروع ضمان الجودة العالمي لبرنامج الأغذية العالمي، المصمم لضمان حصول الأشخاص المستحقين على المساعدات التي يحتاجون إليها بأمان وبشكل كامل ودون تدخل.

السياق التشغيلي

على الرغم من أن خطوط المواجهات في اليمن شهدت نوعاً من الهدوء النسبي خلال عام 2024، إلا أن السياق التشغيلي اتسم بعدم إحراز أي تقدم في التوصل لحل دبلوماسي، إلى جانب الآثار الإقليمية لحرب غزة على الاستقرار، فضلاً عن الصدمات المناخية والتدهور الإقتصادي الحاد.

فعلى الصعيد الداخلي، ظلت أطراف الصراع في حالة وقف لإطلاق النار رغم عدم وجود اتفاق رسمي للهدنة. ومع ذلك، لا تزال البلاد تعاني من الانقسام السياسي، حيث ظلت المحافظات الجنوبية تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، التي تتخذ من العاصمة المؤقتة عدن مقراً لها، بينما ظلت المحافظات الشمالية تحت السيطرة الفعلية للسلطات في صنعاء، التي تتخذ من العاصمة صنعاء (وفقاً للدستور) مقراً لها.

وعلى الصعيد الخارجي، أدت الآثار المزعزعة للاستقرار للحرب في غزة إلى جر اليمن إلى دوامة من التصعيد الإقليمي. فقد شهد عام 2024 هجمات متواصلة من قبل القوات التابعة للسلطات في صنعاء على السفن التي يُشتبه صلتها بإسرائيل في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. علاوة على ذلك، شنت القوات التابعة للسلطات في صنعاء هجمات عدة عابرة للحدود باتجاه إسرائيل. ورداً على ذلك، اطلقت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في شهر يناير حملة من الغارات الجوية ضد أهداف عسكرية في شمال اليمن. كما قامت القوات الإسرائيلية أيضاً بشن غارات جوية انتقامية على أهداف عسكرية في مناطق السلطات في صنعاء، بما في ذلك ميناء الحديدة الذي يعتبر منفذ رئيسي لدخول السلع الإنسانية والتجارية إلى المناطق الواقعة شمال اليمن.

ظلت الاحتياجات الإنسانية كبيرة على نطاق واسع، كما أن انهيار البنية التحتية المجتمعية والخدمات الأساسية جعل السكان في اليمن في حالة ضعف شديد أمام الأزمات.

يقدر عدد النازحين الجدد بنحو 531,000 شخص في عام 2024 [2]. وقد نزح هؤلاء السكان في المقام الأول بسبب الكوارث المناخية وليس نتيجة الصراع، حيث شهدت مناطق واسعة من البلاد هطول أمطار غزيرة وسيول جارفة في شهري أغسطس وسبتمبر تضرر بسببها أكثر من 560,000 شخص [3]. وبشكل عام، ظل 4.5 مليون شخص في حالة نزوح في جميع أنحاء البلاد، 80 في المائة منهم من النساء والأطفال [4].

وفي الوقت نفسه، فاقم تشظي المشهد السياسي والاقتصادي من التدهور الاقتصادي الحاد. ففي مناطق السلطات في صنعاء، أدى النقص المتكرر في السيولة إلى عدم قدرة السكان والشركات الحصول على ودائعهم البنكية. أما في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، فقد أدت محدودية الإيرادات الحكومية إلى استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني، ما نتج عنه حدوث ارتفاع متسارع في أسعار المواد الغذائية الأساسية.

وقدرت مجموعة الأمن الغذائي والزراعة في شهر نوفمبر 2024 أن **16.8 مليون شخص** (أي ما يعادل 49 في المائة من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم **4.8 مليون** شخص يواجهون مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي الحاد [5]. وبحسب مؤشر الجوع العالمي متعدد الأبعاد، جاءت اليمن في المرتبة قبل الأخيرة من بين جميع البلدان المشمولة بالتقرير في عام 2024 (قبل الصومال فقط)، وهو ما يشير إلى انتشار نقص التغذية وسوء التغذية على نطاق واسع. [6]

وقد استمر انتشار سوء التغذية، حيث تشير التقديرات إلى أن 5 ملايين طفل دون الخامسة و2.7 مليون امرأة وفتاة حامل ومرضعة بحاجة إلى تدخلات تغذوية منقذة للحياة في بداية العام. وفي حين كانت البيانات على الصعيد الوطني محدودة نتيجة غياب التقييمات والمسوحات في مناطق السلطات في صنعاء، إلا أن المؤشرات كانت تشير إلى حدوث مزيد من التدهور على مدار العام. وقد أظهر تحليل لجزئية سوء التغذية الحاد ضمن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) الذي غطى مناطق الحكومة المعترف بها دولياً وجود زيادة بنسبة 34 في المائة في سوء التغذية الحاد الوخيم مقارنةً بعام 2023. كما توقع التحليل أيضاً *وجود مستويات حرجة للغاية* (المرحلة الخامسة) من سوء التغذية الحاد في محافظتي الحديدة وتعز ولأول مرة [7].

وتظهر بيانات برنامج الأغذية العالمي أن النساء والأسر التي تعيلها نساء كانت أكثر عرضةً لخطر انعدام الأمن الغذائي. علاوةً على ذلك، قدرت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن أكثر من 5 ملايين شخص في اليمن يعانون من إعاقة واحدة على الأقل، ويرتبط ذلك جزئياً بارتفاع معدلات انتشار الإصابات ذات الصلة بالصراع [3]. وتواجه هذه الفئات من السكان مستويات أعلى من الفقر ويعتمدون بشكل أكبر على الخدمات العامة (المتضائلة)، فضلاً عن عدم المساواة في الحصول على فرص التعليم والعمل (النادرة).

وقد واجه برنامج الأغذية العالمي تحديات متعددة أثرت على قدرته في تقديم المساعدات للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، وكذا على أمن وسلامة موظفيه.

واجه برنامج الأغذية العالمي محاولات للتدخل والعرقلة والعقبات البيروقراطية والقيود المفروضة على الحركة، لا سيما في مناطق السلطات في صنعاء. وفي شهر يونيو، اعتقلت قوات الأمن 13 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة (بينهم موظفة محلية تابعة للبرنامج غير أنه تم أطلاق سراحها لاحقاً في نوفمبر) بالإضافة إلى عشرات الموظفين من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وغيرها من المنظمات التي تدعم الأنشطة الإنسانية، وذلك في إطار حملة لتضييق مساحة العمل المدني.

استمر انعدام الأمن المحلي والإقليمي في التأثير على قدرة برنامج الأغذية العالمي على إيصال المساعدات. وظلت الحوادث الأمنية، بما في ذلك حوادث اختطاف السيارات وعمليات الاختطاف والهجمات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية، تشكل تهديدات مستمرة. وفي مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، تلقى برنامج الأغذية العالمي تهديدات استهدفت موظفيه ومنشآته وشركائه بسبب الخطوات المقررة بتقليص المساعدات. علاوة على ذلك، ومع قيام شركات خطوط الشحن بتغيير مسار السفن لتجنب الأعمال العدائية في البحر الأحمر، واجه برنامج الأغذية العالمي زيادة في تكاليف الشحن (بسبب زيادة تكاليف الشحن والتأمين والوقود)، إلى جانب استغراق مدة أطول لوصول السلع إلى البلاد.

واستمرت التقاليد التمييزية بين الجنسين في تعريض حياة النساء والفتيات للخطر. ففي مناطق سلطات صنعاء، أدى التطبيق الصارم لشرط وجود "محرم" إلى تقييد حرية حركة النساء بشدة [8]، حيث أثر ذلك سلباً على مشاركتهن الاقتصادية وحصولهن على الخدمات. كما حدت هذه القيود من قدرة النساء العاملات في المجال الإنساني على مراقبة الأنشطة وتقديم الخدمات المنقذة للحياة، مما أثر بشكل مباشر على أنشطة برنامج الأغذية العالمي والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى.

وضمن هذا السياق التشغيلي، تتمحور الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن (ICSP) للفترة 2023-2025 حول أربع حصائل مصممة لتلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الصلة بالغذاء والتغذية، مع تمكين أنشطة الشركاء الإنسانيين الآخرين الفاعلين:

في إطار **الحصيلة رقم (1)**، التي تركز على الاستجابة المستمرة للأزمة، تم توجيه معظم الموارد المتاحة برنامج الأغذية العالمي نحو برنامج تحويلات الموارد غير المشروطة واسع النطاق (المساعدات الغذائية). وتشمل هذه الحصيلة أيضاً برنامج معالجة سوء التغذية الحاد لإنقاذ الحياة التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

وتشمل **الحصيلة رقم (2)** توفير الخدمات الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي للفئات المعرضة لخطر سوء التغذية. ومن خلال *التركيز على الاستجابة للأزمات*، يعمل هذا النهج على دمج برنامجي الوقاية من سوء التغذية الحاد وبرنامج التغذية المدرسية التابعين لبرنامج الأغذية العالمي.

ومع التركيز على بناء القدرة على الصمود، عمل برنامج الأغذية العالمي في إطار **الحصيلة رقم (3)** على تعزيز قدرة سُبل المعيشة على الصمود في وجه الصراعات والكوارث المناخية مع استعادة وتنشيط النظم الغذائية.

وباعتبار برنامج الأغذية العالمي منظمة معنية بالتمكين الرئيسي للاستجابة المشتركة بين الوكالات للأزمات في اليمن، قدم برنامج الأغذية العالمي في إطار **الحصيلة رقم (4)** الخدمات اللوجستية وخدمات الاتصالات في حالات الطوارئ وخدمات النقل الجوي وخدمات عند الطلب لمجتمع العمل الإنساني واسع النطاق.

وقام برنامج الأغذية العالمي في عام 2024 بإجراء مراجعة للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة (ICSP) لمواءمة عملياته بشكل أفضل مع النقص الفعلي في التمويل، حيث أدى ذلك إلى خفض موازنة عام 2024 بنسبة 62 في المائة من خلال تعديل عدد الأشخاص المقرر تقديم المساعدات لهم ومراجعة قيمة المساعدات.

إدارة المخاطر

ظلت اليمن في عام 2024 بيئة عالية المخاطر، حيث تم مواجهة مجموعة من المخاطر شملت محاولات التدخل، وضعف الرقابة على المساعدات، وقيود التمويل، وديناميكيات الصراع المتزايدة التعقيد. وظل اليمن ضمن فئة المخاطر الأعلى في ملف المخاطر القطرية لبرنامج الأغذية العالمي في عام 2024، حيث احتل المرتبة الخامسة بين أعلى مستويات مخاطر من بين جميع عمليات برنامج الأغذية العالمي الإنسانية البالغ عددها 85 عملية في جميع أنحاء العالم.

تسببت الديناميكيات السياسية في مناطق السلطات في صنعاء في فرض قيود وتأخيرات أثرت سلباً على العمليات والأنشطة الإنسانية ومراقبة الوصول. كما أن النقص في التمويل، الذي برز نتيجة لتغير أولويات المانحين والمنافسة بين عمليات الطوارئ في دول مختلفة، شكّل تحدياً لقدرة برنامج الأغذية العالمي على الحفاظ على استمرارية العمليات الإنسانية على نطاق واسع. كما أدت التوترات الجيوسياسية إلى ارتفاع المخاطر التي تهدد سلامة الموظفين وسلامة العمليات، مما أدى إلى احتجاز موظف من برنامج الأغذية العالمي وأخرون يعملون في المجال الإنساني.

وعلى الرغم من هذه العقبات، أحرز المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي تقدماً كبيراً في عملية إعادة الاستهداف والتسجيل في مناطق السلطات في صنعاء ومناطق الحكومة المعترف بها دولياً على السواء. وقد كان هدف برنامج الأغذية العالمي من هذه الجهود إلى ضمان وصول المساعدات إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، وزيادة شفافية البرامج والمشاريع التابعة له وتعزيز الاستقلالية التشغيلية.

استمر برنامج الأغذية العالمي في تعزيز قدرات إدارة المخاطر المؤسسية من خلال الاستثمار في أنظمة فعالة لتعقب وتتبع السلع وتعزيز آليات وأنظمة رقابة متعددة المستويات. وقد قام برنامج الأغذية العالمي بتفعيل مجموعة من استراتيجيات إدارة المخاطر، منها مبدأ "*لا توزيع، دون رقابة*"، لدعم نزاهة البرامج والمشاريع والتخفيف من مخاطر تسرب المساعدات الغذائية وحرفها عن مسارها.

كما تم إدماج إدارة المخاطر في عملية صناعة القرار التشغيلي من خلال المشاركة الفاعلة لوحدة إدارة المخاطر التابعة للمكتب القطري في لجان الحوكمة، فضلاً عما تلعبه من دور استشاري فاعل. وتم إيلاء اهتمام وتركيز خاص بمراقبة المخاطر، وتحديد مدى قبول المكتب القطري للتعامل مع المخاطر، ووضع أدلة ومبادئ توجيهية تشغيلية تشمل مجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك مجال مراقبة وصول المساعدات، وإدارة بيانات المستفيدين، والتعامل مع الادعاءات والممارسات المحظورة.

وحتى نهاية عام 2024، تم تنفيذ جميع توصيات المراجعة الداخلية، باستثناء إجراءات الاستهداف والتسجيل التي لا تزال قيد التنفيذ. وعمل التقييم المؤسسي الطارئ لاستجابة برنامج الأغذية العالمي في اليمن (2019-2024) الذي تم إطلاقه في عام 2024 على تعزيز أطر المساءلة، ومن المتوقع أن تكون مخرجات هذا التقييم متاحة في عام 2025.

الدروس المستفادة

قام برنامج الأغذية العالمي بصورة منهجية بتضمين الدروس المستفادة من توصيات عمليات الرقابة وتقييمات الأثر لما بعد التدخل في تخطيط وتصميم برامج المساعدات وتنفيذها.

في إطار عملية إعادة الاستهداف والتسجيل، نفذ برنامج الأغذية العالمي نشاطاً تجريبياً في مناطق سيطرة السلطات في صنعاء بهدف تجربة منهجيات استهداف مختلفة وتحديد التحديات والعقبات. وقد تم الاستفادة من الدروس المستفادة في إثراء وتوجيه الاستراتيجية الخاصة بالمرحلة الواسعة من عملية إعادة الاستهداف والتسجيل. كما تم الأخذ بأفضل الممارسات في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً ودمجها في خطط برنامج الأغذية العالمي للمرحلة الواسعة من عملية الاستهداف والتسجيل.

استفاد برنامج الأغذية العالمي كذلك من الدروس المستخلصة من توقف المساعدات الغذائية في مناطق السلطات في صنعاء خلال عام 2023 في توجيه قرارات تصميم برامج المساعدات وذلك من خلال تعزيز الضوابط الداخلية وتعزيز آليات الرقابة ومعالجة الثغرات في القدرات لدى الشركاء [9].

وأجرى برنامج الأغذية العالمي عدة عمليات توزيع مساعدات غذائية طارئة ومخصصة في المناطق الأكثر تضرراً من توقف المساعدات، حيث أظهرت هذه العمليات قدرة برنامج الأغذية العالمي على تقديم مساعدات هادفة جغرافياً على نطاق واسع. تلى عمليات التوزيع هذه إجراء مسوحات لتقييم أثر ومدى فعالية هذه المساعدات [10]. وقد تم الاستفادة من الخبرة المكتسبة خلال عمليات التوزيع هذه في إثراء تخطيط برنامج المساعدات الغذائية الطارئة الهادفة الجديد (تيفا) في مناطق السلطات في صنعاء، الذي تم إطلاقه في شهر نوفمبر 2024.

وفي اطار مشروع ضمان الجودة العالمي لبرنامج الأغذية العالمي، أحرز المكتب القُطري تقدماً كبيراً في تنفيذ خطة ضمان جودة العمل المعززة، والتي تتناول بشكل منهجي خمسة محاور تتعلق بتوصيات الرقابة بهدف ضمان التزام برنامج الأغذية العالمي بالمساءلة وتعزيز الضوابط الداخلية.

ملاحظات هامشية

[1] انتهى اتفاق الهدنة الأخير الذي تم بوساطة الأمم المتحدة في شهر أكتوبر 2022.

[2] آلية الأمم المتحدة للاستجابة السريعة (RRM) في اليمن. نظرة سنوية على آلية الاستجابة السريعة، يناير- ديسمبر 2024. يناير 2025.

[3] المنظمة الدولية للهجرة(IOM). المنظمة الدولية للهجرة تطلق نداء بـ 13.3 مليون دولار لمساعدة المتضررين من الفيضانات في اليمن. 05 سبتمبر 2024.

[4] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2024. يناير 2024.

[5] مجموعة الأمن الغذائي والزراعة (FSAC) في اليمن 2025. تصنيف الأشخاص المحتاجين وشدة الاحتياج. نوفمبر 2024. تقديرات الفترة الحالية. لم يتم نشر أي تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المتكامل (IPC) لانعدام الأمن الغذائي الحاد (AFI) على مستوى اليمن منذ عام 2022 بسبب اعتراض السلطات في صنعاء. لذا، أجرت مجموعة الأمن الغذائي والزراعة "تحليل الأشخاص المحتاجين" في شهر نوفمبر 2024 لتقدير حالة الأمن الغذائي استناداً إلى الأدلة المتوفرة. وعلى الرغم من أن تحليل الأشخاص المحتاجين أخذ في الاعتبار تقارب الأدلة من جميع مؤشرات نتائج الأمن الغذائي التي يمكن الوصول إليها، والعوامل المساهمة ذات الصلة، وحجم المساعدات الغذائية الإنسانية، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن هذا التحليل لا يعتبر بمثابة تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي ولا يمكن مقارنته مباشرة بتحليلات التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي للسنوات السابقة.

[6] منظمة "Concern Worldwide" ومنظمة "Welthungerhilfe" ومعهد القانون الدولي للسلام والصراعات المسلحة (IFHV). مؤشر الجوع العالمي 2024. 10 أكتوبر 2024.

[7] التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) في اليمن: حالة سوء التغذية الحاد للفترة من نوفمبر 2023 - يونيو 2024 والتوقعات للفترة من يوليو- أكتوبر 2024. 19 أغسطس 2024. تجدر الإشارة إلى أن الوضع التغذوي في مناطق السلطات في صنعاء مقلق بنفس القدر على الأرجح. ومع ذلك، فإن عدم وجود تقييمات يعني عدم توفر بيانات موثوقة.

[8] يتطلب شرط وجود "المحرم" أن يرافق المرأة زوج أو قريب من الذكور عند السفر، عادةً بين المديريات أو مسافات أبعد من ذلك.

[9] برنامج الأغذية العالمي. تقييم أثر إيقاف المساعدات الغذائية العامة في شمال اليمن. أبريل 2024.

[10] ارجع لتقارير برنامج الأغذية العالمي "تقييم أثر توزيع برنامج الأغذية العالمي للمساعدات الغذائية لمرة واحدة في حجة والحديدة، بعد ستة أشهر من التوقف المؤقت" (يوليو 2024) و "تقييم أثر عمليات توزيع برنامج الأغذية العالمي للمساعدات الغذائية في المناطق الخاضعة للسلطات في صنعاء في إطار الاستجابة السريعة للطوارئ (RER)" (نوفمبر 2024)

مواصلة العمل وتقديم المساعدات

يعمل برنامج الأغذية العالمي في اليمن منذ 1967، ولا يزال يواصل عمله ويقوم بتقديم المساعدات إلى السكان في اليمن. ورغم التحديات الكبيرة، لا يزال الدعم الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي في غاية الأهمية بالنسبة لملايين الأشخاص ولا يزال يساهم في تحسين حياة الكثيرين في كافة أرجاء اليمن. تسلط هذه القصص الأربع الضوء على أشخاص استفادوا من مساعدات برنامج الأغذية العالمي في عام 2024 وكيف أحدث الدعم المقدم من البرنامج فارقاً ملموساً لديهم.

تعيش **عبير** البالغة من العمر 28 عاماً في محافظة الضالع. وكغيرها من الأمهات الأخريات، شعرت بأن قدرتها على إعالة أسرتها تتضاءل في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد تم تشخيص طفلها فضل البالغ من العمر سبعة أشهر بسوء التغذية. تقول عبير: "كنا نتناول ثلاث وجبات في اليوم، ولكننا الآن محظوظون إذا تناولنا وجبة أو وجبتين". وقد أثر نقص التغذية على الأم والطفل معاً.

تم تسجيل فضل في برنامج علاج سوء التغذية الحاد تابع لبرنامج الأغذية العالمي في مركز صحي محلي، حيث يتلقى المكملات الغذائية لدعم نموه وتطوره. تقول عبير بارتياح: "*حالته تتحسن الآن، ولكنني قلقة إذا توقفت المساعدات فقد يمرض مرة أخرى*". فعبير، مثل كثيرين في اليمن، تعتمد على المساعدات الإنسانية لبقاء أسرتها على قيد الحياة.

واجهت **أميرة** البالغة من العمر 45 عاماً العديد من التحديات. فبعد أن أُجبرت على الفرار من منزلها، تعيش الآن مع أطفالها السبعة في مخيم للنازحين في محافظة تعز. كما أن ظروف العيش في المخيم قاسية، حيث يضم أعداد كبيرة من الناس وليس هناك ما يكفي من الموارد. يحاول زوج أميرة، والذي غالباً ما يكون مريضاً جداً ولا يستطيع العمل، تغطية نفقات أسرته من خلال استخدام دراجة نارية للقيام ببعض الأعمال الصغيرة. تكافح الأسرة من أجل توفير الاحتياجات الأساسية مثل الخضروات والدقيق.

مثلت المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي أهمية بالغة بالنسبة لهم. تقول أميرة: *"إذا استمر تقديم هذه السلة الغذائية كل شهر، بدلاً من شراء القمح أو الأرز، عندها سأقوم بشراء ملابس لأطفالي من أجل المدرسة أو أي مواد غذائية أخرى لهم في حال توفر لدي المال"*. وقد أتاحت المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي لأطفالها العودة إلى المدرسة. فقبل تلقي المساعدات، كان الأطفال يقضون أوقاتهم في جمع العلب البلاستيكية وبيعها لشراء المواد الغذائية. أما الآن، فيمكنهم التركيز على التعليم.

في أعقاب إعصار تيج، وجد **محمد**، وهو مزارع يبلغ من العمر 41 عاماً من ريف محافظة المهرة، نفسه معدماً لا يملك شيء، حيث دُمرت مزرعته التي كانت مصدر رزقه. لم يكن محمد يعلم من أين يبدأ، خصوصاً بعد أن أصبح بدون دخل. ومع ذلك، فقد منحه مشروع الغذاء من أجل الصمود (FuTuRe) الأدوات التي يحتاجها لإعادة استصلاح مزرعته، حيث حصل على البذور والأسمدة والمساعدات النقدية اللازمة التي تساعده على استعادة مزرعته. الآن وبعد مرور أشهر، عادت مزرعته للإنتاج مرة أخرى، حيث جلب الدخل من المحاصيل الاستقرار لأسرته. يقول محمد: *"لقد تمكنا من استعادة حياتنا مرة أخرى، وكل ذلك كان بفضل هذا الدعم، لقد بدأت حياتي بالتحسّن"*. في إطار برنامج تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة التابع لبرنامج الأغذية العالمي، يسهم مشروع الغذاء من أجل الصمود في تحويل الأشخاص بعيداً عن الاعتماد على المساعدات الإنسانية قدر المستطاع، ومنح المشاركين الفرصة لبناء سُبل عيش مكتفية ذاتياً.

بالنسبة **لعبدالله** البالغ من العمر 11 عاماً، كان الجوع يمثل تحدياً مستمراً له أثناء تواجده في المدرسة. يتذكر قائلاً: *" في الماضي، لم نكن نحصل على أي وجبات، وغالباً ما كنا نشعر بالجوع والدوار والتعب، فكان من الصعب التركيز مع المعلم."* فأسرة عبدالله، كغيرها من الأسر الأخرى في اليمن، تكافح لتوفير ما يكفي من الطعام. ومع ذلك، ساهم المطبخ الصحي التابع لبرنامج الأغذية العالمي في إحداث فرق كبير، حيث يوفر وجبات يومية للتلاميذ في المدرسة.

يقول عبدالله: "*عندما بدأنا نتلقى وجبات مدرسية، شعرت بالشبع وتحسن أدائي في المدرسة. أصبحت أركز في دروسي وأتي إلى المدرسة بحماس لأنني اتلقى هذه الوجبة.*" ساهمت هذه الوجبة المدرسية في تحسين قدرته على التركيز والنشاط. ويضيف قائلاً: "*أفضل الأشياء بالنسبة لي هي الوجبة المكونة من ساندويتش الفاصوليا مع الموز والخيار.*" كما أن هذا تذكير بأن مستقبله أصبح أكثر إشراقاً بفضل الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي. وقد ساهم مشروع المطابخ الصحية، التي يتم تنفيذها في إطار برنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي، في مساعدة 35,000 طفل من أمثال عبدالله خلال عام 2024.

أداء البرامج

الحصيلة الاستراتيجية 1

تشمل الحصيلة الاستراتيجية (1) للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن للفترة (2023-2025) الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي للاستجابة للاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة من خلال تقديم المساعدات الغذائية المنقذة للحياة والأنشطة العلاجية لسوء التغذية الحاد. وقد استحوذت الحصيلة الاستراتيجية (1) على 70 في المائة تقريباً من نفقات برنامج الأغذية العالمي *خلال العام 2024، حيث ساهم ذلك بشكل مباشر في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في 1) "القضاء على الجوع" و 2) "القضاء على جميع اشكال سوء التغذية"*

المساعدات الغذائية

شهد تقديم تحويلات الموارد غير المشروطة لبرنامج الأغذية العالمي (المساعدات الغذائية) في اليمن تطورات برامجية بالغة الأهمية خلال عام 2024، حيث تضمن ذلك الانتقال من برنامج المساعدات الغذائية *العامة* (GFA) الأوسع نطاقاً إلى نهج أكثر مرونة يتمثل في تقديم المساعدات الغذائية الطارئة الهادفة؛ إلى جانب استئناف توزيع المساعدات الغذائية في مناطق السلطات في صنعاء. جاء ذلك من خلال تعزيز عملية استهداف وتسجيل المستفيدين وتعزيز آليات الرقابة، وذلك لضمان المسائلة والحفاظ على رقابة فاعلة.

في عام 2024، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لنحو 7.2 مليون شخص في اليمن: منهم 4.4 مليون شخص في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً، و2.8 مليون شخص في مناطق

السلطات في صنعاء. وقد تم تقديم المساعدات الغذائية في 206 مديرية من أصل 333 مديرية في اليمن، في 20 محافظة من أصل 22 محافظة.

تم تقديم المساعدات الإنسانية إما على شكل مساعدات غذائية عينية عامة (GFD) عبر مراكز توزيع المساعدات الغذائية البالغة 1,355، أو كحوالات نقدية عبر مواقع استلام المساعدات النقدية البالغة 232 موقع. وقد تم تقديم المساعدات الغذائية العينية بصورة أساسية في المناطق الريفية، في حين تم تقديم الحوالات النقدية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي تتوفر لديها بنية تحتية قائمة للبيع بالتجزئة ومزودو الخدمات المالية (تم تقديم التحويلات النقدية في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً فقط خلال عام 2024)، وقد تلقى 5.9 مليون شخص مساعدات غذائية عينية و1.3 مليون شخص حوالات نقدية.

وعبر آلية الاستجابة السريعة (RRM) فيما بين الوكالات، قدم كذلك برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية طارئة لـ 463,200 شخص.[1] وقد تم تقديم مساعدات آلية الاستجابة السريعة في معظم الأوقات استجابة للصدمات المتعلقة بالمناخ (بنسبة 93 في المائة، خصوصاً الفيضانات والسيول الشديدة التي حدثت في أغسطس وسبتمبر)، في حين شكلت نسبة المساعدات المتعلقة بالصراع 7 في المائة فقط من استجابة آلية الاستجابة السريعة.

استئناف المساعدات الغذائية في مناطق السلطات في صنعاء

في أواخر عام 2023، تم تعليق برنامج المساعدات الغذائية العامة (GFA) في مناطق السلطات في صنعاء (التي يقطنها ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان) [2]، واستمر التعليق للمساعدات الغذائية المنتظمة حتى شهر نوفمبر 2024 عند إطلاق برنامج الأغذية العالمي لبرنامجه الجديد للمساعدات الغذائية الطارئة الهادفة (تيفا) [3]. وقد مثَّل التنفيذ الناجح للنشاط التجريبي للاستهداف والتسجيل في شهر يوليو شرطاً أساسياً

لاستئناف المساعدات لضرورة تأكيد قدرة برنامج الأغذية العالمي الدقيقة على تحديد الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر ومن ثمَّ إعطاءها الأولوية في الحصول على المساعدات الغذائية.

ومع ذلك وقبل الشروع ببرنامج المساعدات الغذائية الطارئة الهادفة (تيفا)، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية مخصصة إلى مناطق السلطات في صنعاء عبر عدة استجابات طارئة استجابةً للاحتياجات الناشئة التالية: في شهر مايو قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع مساعدات غذائية (في ثمان مديريات استناداً إلى مخرجات عمليات رصد حالة الأمن الغذائي بعد عملية وقف المساعدات)؛ وخلال الفترة من أغسطس إلى سبتمبر (تم الاستجابة السريعة للطوارئ في 34 مديرية، وتم تنفيذ ذلك من قبل مجموعة الأمن الغذائي والزراعة كجزء من خطة التخفيف من حدة الاثار المترتبة على عملية وقف المساعدات)[4]؛ وخلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر (تم تقديم المساعدات الغذائية استجابةً للفيضانات والسيول الشديدة في 55 مديرية).

من الموارد وصولاً إلى النتائج

أدى النقص في التمويل، إلى جانب وقف المساعدات الغذائية لفترة طويلة في مناطق السلطات في صنعاء، إلى انخفاض كبير في حجم ونطاق وصول المساعدات الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي في عام 2024.

انخفض عدد الأشخاص الذين يتم تقديم المساعدات لهم بنسبة 45 في المائة مقارنةً بعام 2023، وصاحب ذلك انخفاض كبير في كمية المساعدات وتواترها، حيث قام برنامج الأغذية العالمي بتقديم مساعدات أقل وبحصص مخفضّة بهدف تحقيق أقصى استغلال للموارد المتاحة المحدودة. وبوجه عام، فقد انخفضت كمية المساعدات الغذائية الموزعة بنسبة 83 في المائة عما كانت عليه في عام 2023، وكذا انخفاض قيمة المساعدات النقدية بنسبة 41 في المائة.

الجدير بالذكر أن التغطية التمويلية المرتفعة للأنشطة التي تظهر تأتي في الأساس كنتاج للمراجعة التدريجية لموازنة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة ولا تعكس حالة تمويلية سليمة. علاوة على ذلك، جزء كبير من التمويل الذي تم التأكيد عليه لعام 2024 لم يتم توفيره فعلياً خلال عام 2024 لتنفيذ برامج المساعدات. وقد كان توفير هذا التمويل مشروطاً من قبل الجهات المانحة بالاتفاق مع السلطات في صنعاء على استئناف المساعدات الغذائية، وهو ما لم يتحقق حتى أواخر عام 2024. لذلك، تم ترحيل جزء كبير من هذا التمويل إلى عام 2025، وهو ما أدى إلى انخفاض النفقات لعام 2024. علاوة على ذلك، أدى ارتفاع مستوى تخصيص التمويل من قبل الجهات المانحة، سواءً بحسب المنهجية أو المناطق الجغرافية، إلى تقييد قدرة برنامج الأغذية العالمي على تخصيص الموارد بحرية بناءً على الاحتياجات.

ونتيجة لذلك، لم يكن بمقدور برنامج الأغذية العالمي سوى القيام بأربع دورات توزيع للمساعدات الغذائية في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، وقد أدى النقص في التمويل إلى نقص حاد في السلع. ومع بداية دورة التوزيع الرابعة (والأخيرة) من العام والتي كانت خلال شهر ديسمبر، قام البرنامج بتقليص عدد الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الغذائية من 3.6 إلى 2.8 مليون شخص، في إطار المرحلة الأولى من عملية الاستهداف والتسجيل.

وفي مناطق السلطات في صنعاء، وبالرغم من استئناف تقديم المساعدات الغذائية، ظل حجم المساعدات الغذائية أقل بكثير مما كانت عليه خلال السنوات الماضية، حيث استهدفت دورة التوزيع الأولى للمساعدات الغذائية الطارئة الهادفة (تيفا) (في شهر نوفمبر) 1.4 مليون شخص؛ بعدها قام البرنامج برفع عدد الأشخاص المستفيدين من المساعدات إلى 2.8 مليون شخص اعتباراً من دورة التوزيع الثانية (والتي بدأت عمليات الترحيل لها في شهر ديسمبر وانتهت مطلع العام 2025).

نتائج المساعدات الغذائية

يعدُّ برنامج الأغذية العالمي المزود الأكبر للمساعدات الغذائية الإنسانية في اليمن. وقد أدت التحديات السياقية التي يواجهها البرنامج، فضلاً عن انخفاض المساعدات الغذائية للبرنامج، إلى تدهور كبير في أنماط الاستهلاك الغذائي في أوساط الأسر المستهدفة بالمساعدات المقدمة من البرنامج. وقد أظهرت نتائج رصد مخرجات برنامج الأغذية العالمي تدهوراً في نتائج الأمن الغذائي لدى غالبية الأشخاص الذي يتلقون مساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي.

كان هذا التدهور جلياً بشكل خاص بالنسبة للأسر التي تتلقى استحقاقاتها في شكل تحويلات نقدية، والذي شهدته مناطق الحكومة المعترف بها دولياً خلال عام 2024 فقط. ففي أوساط متلقي الحوالات النقدية، انخفضت نسبة الأسر ذات الاستهلاك الغذائي *المقبول* إلى النصف تقريباً مقارنة بعام 2023، وفي نفس الوقت ازدادت نسبة استخدام استراتيجيات التكيف الأكثر حدة. ومما يبعث على القلق أنه في حين ظلت نسبة الأسر ذات الاستهلاك الغذائي *الحدي* ثابتة تقريباً، فقد تضاعفت نسبة الأسر ذات الاستهلاك الغذائي *الضعيف* من عام لآخر (بنسبة 43 في المائة).

تُعزى هذه النتائج على الأرجح إلى الانخفاض الحاد في قيمة العملة الذي شهدته مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، ما ترتب عليه ارتفاع سريع في أسعار المواد الغذائية الأساسية. ومن بين العوامل الأساسية الأخرى التأخيرات الحاصلة في تقديم المساعدات الغذائية في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً وتعليق المساعدات الغذائية في مناطق السلطات في صنعاء [5]، وكذا الآثار الناجمة عن الفيضانات والسيول الشديدة، فضلاً عن محدودية فرص سُبل المعيشة.

الشراكات

جرى تقديم المساعدات الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي بالتنسيق الوثيق مع مجموعة الأمن الغذائية والزراعة، وتنفيذها بالتعاون مع 17 شريكاً منفذاً (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية)، إلى جانب مزود واحد للخدمات المالية.

مؤشر النوع الاجتماعي والعمر

تم تعميم اعتبارات النوع الاجتماعي والعمر بشكل جزئي أثناء تقديم المساعدات الغذائية، وتم عكسها بتخصيص المؤشر الخاص بالعمر والنوع الاجتماعي- الرقابة، كود 1 (GAM-M)، حيث قام البرنامج بعمل تحليل للنوع الاجتماعي والعمر لتكييف منهجيات تقديم المساعدات الغذائية لتلبي الاحتياجات المختلفة لكلاً من الرجال والنساء والفتيان والفتيات وكذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة.[5]

علاج سوء التغذية الحاد المتوسط

بالتكامل مع تقديم المساعدات الغذائية الطارئة، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير علاج سوء التغذية الحاد المتوسط (MAM) للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-59 شهراً، وكذلك النساء والفتيات الحوامل والمرضعات. وعلى الرغم من نقص التمويل، فقد أعطى برنامج الأغذية العالمي أولوية خاصة لبرنامج علاج سوء التغذية الحاد المتوسط، بأقصى قدر ممكن، كون هذا النوع من التدخل يساهم في انقاذ الأرواح.

خلال عام 2024، قام برنامج الأغذية العالمي بمعالجة 1.5 مليون شخص ممن يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط في اليمن: منهم 834,600 من الأطفال و674،700 من النساء والفتيات الحوامل والمرضعات. تم تقديم هذه الخدمات العلاجية عبر 4,320 مرفق صحي في جميع مديريات البلاد البالغة 333

مديرية. كما تم تقديم الخدمات العلاجية أيضاً عبر العيادات المتنقلة في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المستضيفة للنازحين وكذا في المناطق التي يصعب الوصول إلى المرافق الصحية فيها بسهولة. كذلك، قام برنامج الأغذية العالمي بتضمين أنشطة التواصل من أجل التغيير السلوكي والاجتماعي في برنامج علاج سوء التغذية الحاد المتوسط.

تم تزويد الأطفال بالمكملات التغذوية الدهنية التي تحتوي على 500-550 سعرة حرارية بصورة يومية لمدة 90 يوماً في المتوسط، في حين تم تزويد الأمهات والفتيات الحوامل والمرضعات بكمية شهرية قدرها 6 كجم من مادة خليط القمح والصويا المدعم (الحبوب الفائقة)، بحيث تتوفر لكل مستفيدة في المتوسط ما بين 760-800 سعرة حرارية في اليوم الواحد بدءاً من الثلث الثاني من الحمل حتى بلوغ الطفل ستة أشهر.

من الموارد وصولاً إلى النتائج

في ظل محدودية التمويل لجميع برامج العمليات الإنسانية، قام برنامج الأغذية العالمي بإعطاء الأولوية لبرنامج علاج سوء التغذية الحاد المتوسط نظراً لطبيعته المنقذة الحياة. وبحلول نهاية عام 2024، بلغت نسبة تمويل هذا البرنامج 84 في المائة. ومع ذلك، وبسبب تأخر وصول المساهمات إلى جانب الفترات الطويلة المستغرقة لوصول المواد، أدى النقص في السلع الأساسية إلى عدم قدرة برنامج الأغذية العالمي على مواصلة تقديم المساعدات التغذوية لجميع الأشخاص المستهدفين. وقد أدى التوزيع على أساس المناطق الجغرافية إلى التأثير في المقام الأول على مناطق السلطات في صنعاء.

بالإضافة إلى ذلك، في شهر نوفمبر 2024، وصلت شحنة من المواد التغذوية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي المخصصة لعلاج سوء التغذية الحاد المتوسط إلى مناطق السلطات في صنعاء، وهي في حالة رديئة وتم اعتبارها غير صالحة للاستخدام. وهو ما أدى إلى نقص فوري في هذه المواد، اضطر معه برنامج الأغذية العالمي إلى تطبيق استراتيجية لتحديد الأولويات بهدف مواصلة تقديم المساعدات إلى الأشخاص الأكثر عرضة للخطر. تم تصنيف المديريات حسب الأولوية باستخدام معايير شدة الاحتياج لمعرفة وتحديد مدى

الاحتياج لدى المديريات. وعلى الرغم من ذلك، فقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في نطاق علاج سوء التغذية الحاد المتوسط في مناطق السلطات في صنعاء بدءاً من شهر ديسمبر، مما أثر على حوالي 600,000 طفل تحت سن الخامسة، ويتوقع أن يستمر ذلك خلال الربع الأول من عام 2025.

نتائج علاج سوء التغذية الحاد المتوسط

تشير الدلائل إلى أن برنامج علاج سوء التغذية الحاد المتوسط التابع لبرنامج الأغذية العالمي قد ساهم في التخفيف من وطأة سوء التغذية في أوساط الأطفال والنساء والفتيات الحوامل والمرضعات الذين يتلقون المساعدات عبر هذا البرنامج، وأنه قد لبى باستمرار الحد الأدنى من معايير "اسفير" لمكون إدارة سوء التغذية الحاد المتوسط في السنوات الأخيرة.[8] ومع ذلك، في الوقت الذي لا يزال فيه البرنامج ضمن الحدود الدنيا لعتبات "اسفير"، فإن التحديات التي واجهها برنامج الأغذية العالمي في عام 2024 انعكست في انخفاض معدلات التغطية (حيث تم تقليص نطاق البرامج) وانخفاض معدلات التعافي، وارتفاع معدلات عدم الاستجابة (بالنسبة للنساء والفتيات الحوامل والمرضعات) وارتفاع معدلات عدم الالتزام بخطة العلاج (بالنسبة للأطفال) مقارنة بعام 2023.

الشراكات

في إطار نهج تنسيق الدعم التغذوي في اليمن، يقدم برنامج الأغذية العالمي خدمات علاج سوء التغذية الحاد المتوسط (MAM)، بينما تقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) خدمات علاج سوء التغذية الحاد الوخيم (SAM). إضافة إلى ذلك، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ أنشطة توعية مجتمعية بالتعاون مع منظمة اليونيسف، ويظل برنامج الأغذية العالمي شريكاً فاعلاً في مجموعة التغذية ويعمل مع 12 منظمة غير حكومية محلية ودولية لتنفيذ هذا البرنامج. كما عمل برنامج الأغذية العالمي بالتنسيق مع وزارة الصحة

والسكان في المناطق الواقعة تحت إدارة الحكومة المعترف بها دولياً وكذا مع وزارة الصحة والبيئة في صنعاء في مناطق السلطات في صنعاء.

مؤشر النوع الاجتماعي والعمر

استجاب برنامج علاج سوء التغذية الحاد المتوسط التابع لبرنامج الأغذية العالمي للمتطلبات الخاصة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، كما عمل على الدمج الكامل للنوع الاجتماعي في الأنشطة طبقاً لمؤشر النوع الاجتماعي والعمر والرقابة المحدد وهو كود 3 (GAM-M)

ملاحظات هامشية

[1] آلية الاستجابة السريعة في اليمن (RRM): هي آلية مشتركة بين الوكالات بين كلا من صندوق الأمم المتحدة للسكان (باعتباره الوكالة المعنية بإدارة آلية الاستجابة السريعة) ومنظمة اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي. تتضمن آلية الاستجابة السريعة توزيع حصص الاستجابة الفورية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي، ولوازم النظافة الصحية الأساسية مقدمة من منظمة اليونيسف، والحقائب النسائية مقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى النازحين يتم تقديمها في غضون 72 ساعة من النزوح.

[2] برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في اليمن. بيان صحفي: "برنامج الأغذية العالمي يقوم بإيقاف توزيع المساعدات الغذائية في المناطق الشمالية من اليمن" 5 ديسمبر 2024.

[3] برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في اليمن. تقييم أثر إيقاف المساعدات الغذائية العامة في شمال اليمن. أبريل 2024.

[4] مجموعة الأمن الغذائي والزراعة. خطة التخفيف: تخفيف الاثار الأكثر شدة جراء إيقاف المساعدات الغذائية الإنسانية في مناطق السلطات الفعلية، أبريل - ديسمبر 2024. 18 أبريل 2024.

[5] برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في اليمن. تقييم أثر إيقاف المساعدات الغذائية العامة في شمال اليمن. أبريل 2024.

[6] شمل ذلك جمع بيانات المستفيدين مصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر، ومشاركة المرأة بنسبة 20 في المائة تقريباً في كل لجان المساعدات الغذائية والالتزام في مواقع التوزيع بالمبادئ التوجيهية التي تضمن سلامة النساء والرجال وكذا ترتيبات التوزيع المراعية للنوع الاجتماعي، مثل عمل طوابير منفصلة؛ ووجود موظفين من الذكور والاناث على حدٍ سواء لتقديم الشكاوى والملاحظات في مواقع التوزيع، بما يضمن ارتياح النساء المستفيدات في مشاركة مخاوفهن وملاحظاتهن. كما يقوم برنامج الأغذية العالمي أيضاً باستهداف الأشخاص من ذوي الإعاقة والذين يتم تسجيلهم في أماكن سكنهم، مع إمكانية تحديد الشخص البديل لاستلام المساعدات بالنيابة عنهم. ويتم جمع بيانات الأشخاص من ذوي الإعاقة قدر المستطاع وبما يتماشى مع توجيهات فريق واشنطن المعني ببيانات ذوي الإعاقة.

[7] يرجى ملاحظة أنه بالنسبة لمخرجات الحصيلة، لا توجد مدخلات متابعة لعام 2024 لطريقة المساعدات الغذائية عبر قسائم السلع، وذلك نتيجة لإيقاف استخدام هذه الطريقة في اليمن من قبل برنامج الأغذية العالمي منذ عام 2022.

[8] معايير "اسفير" هي مجموعة من المبادئ المعترف بها دوليًا والمعايير الإنسانية الدنيا في أربع مجالات فنية للاستجابة الإنسانية وهي: المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والأمن الغذائي والتغذية، والمأوى والاستقرار.

الحصيلة الاستراتيجية 2

في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة (2023-2025)، قام برنامج الأغذية العالمي بدمج أنشطة التغذية المدرسية وأنشطة الوقاية من سوء التغذية في اليمن تحت حصيلة استراتيجية واحدة. وفي سبيل المضي قدماً في تنفيذ نهج برنامج الأغذية العالمي "أول 8,000 يوم"، تم تصميم الحصيلة الاستراتيجية الثانية (2) للاستفادة من عوامل أوجه التكامل بين قطاعات الصحة والتغذية والتعليم لتعزيز الخدمات الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي، حيث تساهم هذه الحصيلة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع"، والهدف الرابع المتمثل في "تعزيز جودة التعليم".

الوقاية من سوء التغذية الحاد

يعمل برنامج الوقاية من سوء التغذية الحاد التابع لبرنامج الأغذية العالمي على الحيلولة دون حدوث سوء تغذية أو نقص في عناصر المغذيات الدقيقة في أوساط الأطفال والنساء والفتيات الحوامل والمرضعات. غير أن النقص الحاد في التمويل أدى إلى تعليق البرنامج خلال معظم أيام السنة.

ونتيجة لنقص التمويل، لم يتمكن برنامج الأغذية العالمي من تقديم الدعم سوى لـ 192,000 شخص في إطار برنامج الوقاية من سوء التغذية خلال عام 2024 (أي بنسبة انخفاض تصل إلى 88 في المائة عن عدد الأشخاص الذين تمت مساعدتهم في عام 2023 والبالغ عددهم 1.6 مليون شخص). وقد استفاد 109,900 طفل تتراوح أعمارهم بين 6-23 شهراً، بالإضافة إلى 82,400 من النساء والفتيات الحوامل والمرضعات من الدعم المقدم عبر 636 نقطة توزيع في 16 مديرية ذات أولوية. وفي إطار هذا البرنامج، تلقى الأطفال كمية شهرية من المكملات الغذائية الدهنية قدرها 1.5 كجم، مما يوفر لهم 255 سعرة حرارية يومياً إلى جانب مجموعة من المغذيات الدقيقة. من ناحية أخرى، تلقت النساء والفتيات الحوامل والمرضعات كمية

شهرية قدرها 3 كجم من خليط القمح والصويا المدعم. علاوة على ذلك، قام برنامج الأغذية العالمي بتقديم حوالات نقدية شهرية (قدرها 30 دولار أمريكي تقريباً) لـ 18,900 شخص من النساء والفتيات الحوامل والمرضعات لكي يتمكّن من تكملة وتعزيز وجباتهن الغذائية، شريطة حضورهن جلسات التوعية التغذوية المدعومة من قبل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية (WHO).[1]

من الموارد وصولاً إلى النتائج

في ظل تغطية 15 في المائة فقط من الاحتياجات السنوية، واجه برنامج الوقاية من سوء التغذية نقصاً حاداً في التمويل، ما اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق برنامج الوقاية من سوء التغذية اعتباراً من شهر يناير 2024. ولم يستمر العمل سوى في مكون وحيد هو مشروع الحوالات النقدية المحدودة مقابل التغذية التابع لبرنامج الأغذية العالمي. ومع ذلك، فقط اضطر برنامج الأغذية العالمي أيضاً إلى تعليق هذا المشروع بحلول شهر مارس، مما أدى إلى توقف كامل لأنشطة الوقاية من سوء التغذية. وفي شهر أغسطس، تمكن برنامج الأغذية العالمي من استئناف الأنشطة بشكل جزئي في 12 مديرية بفضل تمويل مخصص قدره 5 ملايين دولار أمريكي من صندوق المساعدات الإنسانية في اليمن، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). علاوة على ذلك، في سبتمبر، أعطى برنامج الأغذية العالمي الأولوية لاستئناف المساعدات التغذوية لأربع مديريات إضافية تم تحديدها ضمن المناطق التي تواجه مستويات حرجة من سوء التغذية الحاد بموجب تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد (IPC AMN) الذي تم أجراؤه في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً في اليمن.[1] ومع ذلك، لا يزال ذلك يشير إلى أنه لم يكن بمقدور برنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم إلا لـ 184،000 شخص فقط في 16 مديرية ذات أولوية، وهو ما يمثل 17 في المائة فقط من عدد الأطفال والنساء والفتيات الحوامل والمرضعات في خطة الاستهداف الأصلية.

نتائج برنامج الوقاية من سوء التغذية

ترتب على تعليق برنامج الوقاية من سوء التغذية في حدوث انخفاض حاد في معدلات التغطية لكلٍ من الأطفال والنساء والفتيات الحوامل والمرضعات مقارنةً بعام 2023. ومع ذلك، فإن معظم المؤشرات الرئيسية في أوساط الأطفال والنساء والفتيات الحوامل والمرضعات ، والتي كان بمقدور برنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم لهم وجمع بيانات كافية عنهم، ظلت مماثلة لتلك الخاصة بعام 2023 (عندما واجه البرنامج انقطاعاً كبيراً مماثلاً في المساعدات).[2]

الشراكات

ضمن برنامج الوقاية من سوء التغذية، عمل كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وشركاء آخرين بشكل مشترك لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتغذوية في المديريات التي تم تحديدها على أنها ذات الأولوية. وقد ظل برنامج الأغذية العالمي شريكاً فاعلاً في مجموعة التغذية، وعمل مع ثلاث منظمات غير حكومية محلية لتنفيذ البرنامج. كما عمل برنامج الأغذية العالمي بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والسكان في عدن في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، وكذا مع وزارة الصحة والبيئة في صنعاء في مناطق السلطات في صنعاء.

مؤشر النوع الاجتماعي والعمر

استجاب برنامج الوقاية من سوء التغذية الحاد التابع لبرنامج الأغذية العالمي للمتطلبات الخاصة بالنوع الاجتماعي، كما عمل على الدمج الكامل للنوع الاجتماعي في الأنشطة طبقاً لمؤشر النوع الاجتماعي والعمر والرقابة المحدد وهو كود 3 (GaM-M).

التغذية المدرسية

على مدى خمسة عقود، عمل برنامج التغذية المدرسية لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن على زيادة معدل الالتحاق بالمدارس وزيادة معدل الحضور للدراسة واستقراره من خلال دعم الأمن الغذائي والتغذوي لدى الأطفال.

قدم برنامج الاغذية العالمي المساعدات لـ 1.5 مليون من أطفال المدارس الابتدائية في إطار برنامج التغذية المدرسية خلال عام 2024 [4]. حيث غطى البرنامج 2,424 مدرسة في 77 مديرية في 19 محافظة من أصل 22 محافظة في اليمن. تلقى الأطفال إما بسكويت التمر المدعم أو البسكويت عالي الطاقة المدعم عن كل يوم يذهبون فيه إلى المدرسة (توفر هذه الوجبة نحو 430 سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم). كما قدم برنامج الأغذية العالمي حوافز للموظفين المعنيين بدعم التغذية المدرسية.

منذ عام 2020، قام برنامج الأغذية العالمي بتجربة *نهج المطابخ الصحية* للتغذية المدرسية في اليمن من خلال اعتماد نموذج تغذية مدرسية يعتمد على المكونات والمنتجات المحلية. ومن خلال هذا المشروع، قدم برنامج الأغذية العالمي وجبات طازجة في المدارس لـ 35,000 طفل، حيث تجهز هذه الوجبات من مكونات منتجات محلية وتراعي الثقافة الغذائية المحلية السائدة وكذلك معايير التغذية.

يساهم المشروع في تعزيز الآثار المباشرة على حالة الأمن الغذائي لبرنامج التغذية المدرسية مع تحقيق فوائد اقتصادية طويلة الأجل للمجتمعات المحلية والمزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة. كما يعزز المشروع التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير فرص عمل محددة. في بعض المناطق، يستخدم المشروع المواد الغذائية التي ينتجها صغار المزارعين الذين يتلقون الدعم من خلال برنامج تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

تم إطلاق مشروع المطابخ الصحية في مدينة عدن وتوسّع ليشمل مدينة صنعاء في عام 2022. وبحلول نهاية عام 2024، استكمل برنامج الأغذية العالمي الترتيبات للتوسع في محافظتي حضرموت وتعز. ولتقييم أثر

المشروع، استخدم برنامج الأغذية العالمي منهجية متينة لمتابعة وتقييم المشروع شملت عمل مسوحات منتظمة لقياس مدى الحالة الصحية للطلاب وأدائهم الدراسي، وتقييم المنتجات الزراعية ومستويات دخل المزارعين، بالإضافة إلى تنظيم جلسات مخصصة لتلقي آراء ومقترحات المجتمعات المحلية المعنية.

ويقدم برنامج الأغذية العالمي أيضاً المساعدات للأطفال الذين فقدوا آباءهم والأطفال من ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية المتخصصة. خلال عام 2024، قدم البرنامج المساعدات لأكثر من 600 طفل في مركزي أيتام تدعمهما الحكومة في كلٍ من محافظة إب وصنعاء، بالإضافة إلى 3,500 طفل من ذوي الإعاقة أو من ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظات أبين وعمران والحديدة ومدينة صنعاء وتعز.

من الموارد وصولاً إلى النتائج

أدى نقص التمويل إلى تقليص كبير في تغطية ونطاق البرامج، حيث تم تسجيل مستوى تغطية للمدارس المستهدفة بالتغذية المدرسية خلال عام 2024 بحوالي النصف مما تم تغطيته في عام 2023. مع بدء العام الدراسي 2025/2024، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تقليص التغذية المدرسية بشكل كبير، مستهدفاً 36 مديرية فقط من المديريات ذات الأولوية.

وتستند التغطية الجغرافية إلى منهجية مستقلة وقائمة على الاحتياجات والمبادئ الإنسانية تهدف إلى ضمان الوصول العادل. وفي ظل الموارد المحدودة، عمد برنامج الأغذية العالمي إلى تحديد أولويات المديريات من خلال تحديد معايير الاختيار بما في ذلك مدى تفشي حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، واعتبارات الوصول، والأولويات المشتركة لمجموعة التعليم.

نتائج برنامج التغذية المدرسية

حقق برنامج الأغذية العالمي نتائج إيجابية في أوساط أطفال المدارس الذين تلقوا المساعدات في السنوات الأخيرة. وتشير بيانات النتائج أن هذه النتائج الإيجابية استمرت طوال عام 2024، حيث ساهم مشروع التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي في الحفاظ على بقاء الأطفال اليمنيين في المدارس، حيث تم تسجيل ارتفاع في معدلات الحضور والتخرج والبقاء في المدارس، متجاوزةً بذلك الأهداف السنوية المقررة. وبالمثل، واصل برنامج الأغذية العالمي تسجيل زيادة تفوق الهدف السنوي في عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي.

الشراكات

يتم تنفيذ برنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، ومع مشروع التغذية المدرسية والإغاثة الإنسانية في مناطق السلطات في صنعاء نيابة عن وزارة التربية والتعليم في صنعاء. كما تم تنفيذ مشروع المطابخ الصحية عبر شريكين منفذين وبالتعاون مع السلطات المحلية المعنية بالتعليم.

يُعدُّ برنامج الأغذية العالمي شريكاً فاعلاً في مجموعة التعليم وعضواً في الشراكة الدولية للتعليم (GPE). وقد واصل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ المشروع المشترك "*استعادة التعليم والتعلّم*"، وهو عبارة عن شراكة متعددة السنوات مع منظمة اليونيسيف ومنظمة رعاية الأطفال. وقد استفاد من هذا المشروع الذي تم تمويله من قبل البنك الدولي والشراكة الدولية للتعليم نحو 610,00 من أطفال المدارس في 1,144 مدرسة في 14 مديرية في7 محافظات يمنية.

وخلال هذا المشروع، قدمت المنظمات الثلاث حزمة من الدعم التكميلي على مدى ثلاث سنوات دراسية لأطفال المدارس وكذا المدارس والمعلمين. وما يدلل على أهمية التمويل متعدد السنوات، هو تمكين برنامج

الأغذية العالمي عبر المساهمة المالية المقدمة من البنك الدولي والشراكة الدولية للتعليم من الاستمرار في تقديم التغذية المدرسية في المدارس المستهدفة رغم النقص الحاد في التمويل.

مؤشر النوع الاجتماعي والعمر

خلال عملية تنفيذ برنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي، تم للمتطلبات الخاصة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، طبقاً لمؤشر النوع الاجتماعي والعمر والرقابة المحدد وهو كود 3 (GAM-M).

ملاحظات هامشية

[1] الحد الأدنى لمؤشر النظام الغذائي المقبول هو مؤشر موجز يتكون من مؤشرين: الحد الأدنى من تنوع النظام الغذائي، والحد الأدنى لتكرار الوجبات.

يعتبر الطفل بانه مستوفي للحد الأدنى من متطلبات النظام الغذائي المقبول إذا كان يستوفي كلا المؤشرين في نفس الوقت.

[2] التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن: حالة سوء التغذية الحاد للفترة من نوفمبر 2023 - يونيو 2024 والتوقعات للفترة من يوليو-أكتوبر 2024. 19 أغسطس 2024

[3] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2024. يناير 2024.

[4] ملاحظة: يعكس العدد الكلي للمستفيدين جميع الأشخاص الذين حصلوا على مساعدات بمعدل مرة واحدة على الأقل خلال السنة التقويمية.

[5] هذه الكمية خاصة بالمواد الغذائية المدعمّة التي وردت في التقرير السنوي الحالي، حيث لم يتم إضافة خانة المؤشرات أثناء إعداد الرؤية.

[6] بما أنه تم إيراد عدد المدارس التي يتم فيها تنفيذ مشروع التغذية المدرسية باستخدام المنتجات المحلية في التقرير، يتوقع القارئ معرفة عدد الطلاب الذين تم تقييمهم عبر هذا المشروع. ويتم احتساب هذه الأعداد والأرقام بالاستناد على المؤشرات المدرجة في خانة (A. 1. 3) A، ويتم تضمينها بصورة أوسع في أعداد الطلاب الذين تم تقديم المساعدات لهم في إطار الحصيلة الاستراتيجية الثانية. وسيتم ذكر عدد الطلاب الذين تم تقييمهم في التقرير بشكل منفصل خلال عام 2025.

[7] قد قام المكتب القطري للبرنامج بتضمن مبادرات تعزيز القدرات التي نفذها برنامج الأغذية العالمي في هذا التقرير. ويتوقع القارئ معرفة أعداد الأشخاص الذين تم تدريبهم والمؤسسات التي ينتمون إليها. وبما أن هذه المؤشرات قد تم اضافتها مؤخراً، لذا من الصعب جمع البيانات ومعالجتها في الوقت المطلوب ليتم تضمينها في هذا التقرير السنوي. وبذلك لن يتم ايرادها في هذا التقرير لعام 2024، لكن سيتم ذكرها في عام 2025.

الحصيلة الاستراتيجية 3

استكمالاً لجهود الإغاثة التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، تشمل الحصيلة الاستراتيجية 3 من الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن جهود البرنامج فيما يتعلق بتعزيز القدرة على الصمود ودعم سُبل المعيشة للأسر والمجتمعات المحلية في اليمن، حيث تساهم هذه الحصيلة بشكل مباشر في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بـ (القضاء على الجوع)، مع تحقيق آثار إيجابية كبيرة نحو تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) وكذلك الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين).

برنامج تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة

تم تصميم برنامج تعزيز القدرة على الصمود من قبل برنامج الأغذية العالمي من أجل استعادة سُبل المعيشة وتعزيز القدرة على الصمود لدى الأسر التي تضررت بفعل الأزمات. غير أن هذا البرنامج عانى من نقص حاد في التمويل خلال عام 2024، ما أدى إلى تقليص كبير في جهود برنامج الأغذية العالمي لنقل الأسر من الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى الاعتماد على الذات.

قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لـ 218,300 شخص في إطار برنامج تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة خلال عام 2024، حيث تم تحويل ما يزيد عن 11.5 مليون دولار أمريكي بصورة حوالات نقدية. وتم تنفيذ هذه التدخلات في 50 مديرية في 15 محافظة. إلا أن ذلك كان أقل بكثير من المستويات المخطط لها، حيث شهدت التدخلات انخفاضاً ملحوظاً بالمقارنة بعدد المديريات المستهدفة خلال عام 2023 والبالغة 131 مديرية. وقد اعتمد برنامج الأغذية العالمي على "منهجية قائمة على ثلاثة محاور" لتصميم مشاريع الصمود مستنداً بذلك إلى فهم عميق للسياقات والاحتياجات المحلية. [1] وركّز برنامج الأغذية العالمي على إعادة

تأهيل وبناء الأصول المجتمعية المتوسطة والكبيرة، بالإضافة إلى التدخلات الزراعية التي تدعم استعادة النظم الغذائية.

بدأ برنامج الأغذية العالمي منذ عام 2023 بتنفيذ مشروع متعدد السنوات الغذاء من أجل الصمود (FuTuRe) في كلٍ من محافظة حضرموت والمهرة وسقطرى، حيث تم تصميم هذا المشروع للحد من اعتماد الأسر المؤهلة على المساعدات الإنسانية، وذلك من خلال توفير مساعدات غذائية متواصلة تصل إلى 18 شهراً عبر مشروع الغذاء مقابل الأصول (FFA) ومشروع الغذاء مقابل التدريب (FFT)، وهي تدخلات تهدف لخلق سُبل معيشة مستدامة. وخلال عام 2024، انتقلت أكثر من 7,000 أسرة من مشروع "المساعدات الإنسانية العامة" بفضل مشروع الغذاء من أجل الصمود (FuTuRe)، مما يبرز فعالية وجدوى هذا المشروع كوسيلة للحد من الاعتماد على المساعدات.

وتصنّف تدخلات برنامج الأغذية العالمي في مجال تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة في اليمن تحت ثلاث ركائز: الركيزة الأولى: تتمثل بتغطية جهود التعافي وإعادة التأهيل من خلال مشروع الغذاء مقابل الأصول (FFA). **والركيزة الثانية**: تتمثل بتقديم الدعم لرأس المال البشري والقدرات الاقتصادية لدى الشباب والنساء من خلال مشروع الغذاء مقابل التدريب (FFT) ؛ **والركيزة الثالثة:** تتمثل بتقديم الدعم للمزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة ومربي الماشية.

ضمن إطار الركيزة الأولى، تركز مشروع الغذاء مقابل الأصول (FFA) على إعادة تأهيل وبناء الأصول المجتمعية لاستعادة القدرات الإنتاجية المحلية: حيث قام 141,900 مشارك ببناء أو إعادة تأهيل أصول بما في ذلك 123 كيلومتراً من الطرق المجتمعية و 14 كيلومتراً من قنوات الري. حيث استفاد نحو 900 هكتار من الأراضي الزراعية من مشاريع الري الجديدة. وتم إنشاء نحو 54 هكتاراً من الحدائق المجتمعية وأكثر من 33 منشأة مجتمعية، حيث تم بناء وتأهيل وترميم مراكز صحية ومدارس وأسواق.

ضمن إطار الركيزة الثانية، تم تصميم برامج الغذاء مقابل التدريب (FFT) من أجل دعم رأس المال البشري وتعزيز الاعتماد الذاتي لدى الشباب والنساء الذين تم اختيارهم استناداً إلى تقييمات السوق وتفضيلات المستفيدين. ووفقاً لذلك، حضر المشاركون برامج عدة استمرت لمدة ستة أشهر. وخلال عام 2024، تلقى نحو 73,900 مشارك دورات تدريبية شملت الخياطة وتربية النحل وتحضير الاطباق الغذائية وإدارة الثروة الحيوانية وإنتاج العطور والبخور، بالإضافة إلى إدارة الأعمال والتدريب على التسويق. كما قدم برنامج الأغذية العالمي أيضاً منح مالية أولية لدعم المشاريع الصغيرة التي من شأنها تمكين المشاركين من تحويل المهارات إلى أنشطة مدرة للدخل.

ضمن إطار الركيزة الثالثة، قام برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ مشاريع تركز على إدارة الموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث، تم تصميمها لمساعدة المجتمعات المحلية على التأهب للصدمات والكوارث المناخية والاستجابة لها. قام المشاركون في مشروع الغذاء مقابل الأصول (FFA) ببناء وإعادة تأهيل 193 أصل من أصول التكيف مع التغيرات المناخية، بما في ذلك قنوات تصريف المياه وسدود الحماية من الفيضانات والسيول لحماية الأراضي الزراعية المنتجة، بالإضافة إلى مراكز تجميع وحصد مياه الأمطار من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المائية الشحيحة. كما عمل المشاركون على استصلاح الأراضي وبناء المدرجات الزراعية وإدارة المراعي لضمان الاستخدام المستدام للأراضي المنتجة.

من الموارد وصولاً إلى النتائج

وكما هو الحال في السنوات الأخيرة، كان برنامج تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة أحد أنشطة برنامج الأغذية العالمي الأقل تمويلاً خلال عام 2024. ونتيجة لنقص التمويل من جانب الجهات المانحة، اضطر البرنامج إلى تقليص نطاق برنامج الصمود بدرجة كبيرة من مستويات مخفضّة في الأساس. وبذلك، أصبح من الضروري تحديد الأولويات على أساس النطاق الجغرافي نظراً لأن برنامج الأغذية العالمي كان قادراً على دعم

ما نسبته 10 في المائة فقط من العدد المخطط له والبالغ مليوني شخص[2]. وفي إطار المنهجية ثلاثية المحاور، تم استخدام تحليل السياق المتكامل لتحديد المديريات ذات الأولوية للتنفيذ.

وعلاوة على ذلك، أدى النقص في التمويل في الوقت المناسب، إلى جانب التأخير في الحصول على الموافقات من السلطات المعنية لبدء المشاريع المخطط لها، إلى انخفاض النفقات نسبياً مقارنة بالموارد المحدودة المتوفرة مع نهاية العام.

نتائج برنامج تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة

توضح بيانات النتائج كيف يمكن أن تساهم التدخلات التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي في التخفيف من آثار الصدمات، حيث أفادت ثمان من كل عشر أسر في المجتمعات المستهدفة باستفادتها من أصول سُبل المعيشة المُحسّنة. غير أن التحديات الإنمائية والتشغيلية السياقية التي يتم مواجهتها تؤثر سلباً على نتائج الأمن الغذائي الملحوظة، والتي تظهر تدهوراً بين المشاركين في مشروع الغذاء مقابل الأصول (FFA) ومشروع الغذاء مقابل التدريب (FFT). وبالنظر إلى النتائج المتعلقة بالمساعدات الغذائية الطارئة، كان هناك تشابه نسبي في النتائج بالنسبة للأسر التي تعيلها نساء مع تلك التي يعولها رجال.

الشراكات

نفّذ برنامج الأغذية العالمي برنامج بتعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة في اليمن بالتعاون مع عشرة شركاء منفذين وشريك خدمة مالية واحد، كما عمل بالتعاون الوثيق مع شركاء مجموعة الأمن الغذائي والزراعة (FSAC).

خلال عام 2024، واصل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ ثلاثة مشاريع مشتركة متعددة السنوات في اليمن: ضمن المرحلة الثالثة من البرنامج المشترك لدعم ***سُبل المعيشة والأمن الغذائي والتكيف المناخي في اليمن (الصمود الريفي 3)***. تمثل الدعم المقدم من قبل كلٍ من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة العمل الدولية(ILO) في خلق فرص مستدامة لكسب العيش. ومن خلال المرحلة الثانية من ***مشروع الجهود المشتركة لدعم التغذية والأمن الغذائي في اليمن (PROACT II)*** *الممول من الاتحاد* الأوروبي**،** تمكن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسف منذ عام 2023 على تعزيز القدرة على الصمود في النظم الغذائية وسُبل المعيشة لدى المجتمعات المستهدفة. وقد انتهى المشروع في شهر أبريل 2024، بدعم نحو 31,600 شخص. كذلك، في إطار ***مشروع الاستجابة للأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود في اليمن (FSRRP)*** *الممول من قبل البنك* الدولي، عمل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً لتحسين القدرة على الوصول إلى الغذاء والنظم الغذائية المغذية.

مؤشر النوع الاجتماعي والعمر

تم تصميم تنفيذ التدخلات في مجال تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي خلال عام 2024 لتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء المشاركات، حيث تم تخصيص مؤشر النوع الاجتماعي والعمر، كود 3 (GaM-M).

ملاحظات هامشية

[1] يتألف النهج الثلاثي المحاور (3PA) لبرنامج الأغذية العالمي من ثلاث عمليات على ثلاثة مستويات: تحليل السياق المتكامل على المستوى الوطني. تصميم برامج موسمية لسُبل المعيشة على المستوى دون الوطني؛ والتخطيط التشاركي المجتمعي على المستوى المحلي.
[2] يرجى ملاحظة أن جداول البيانات تعرض أحيانًا الأعداد المخطط لها بعدد أقل من الأعداد الفعلية. ويعود ذلك في معظم الحالات إلى إجراء مراجعة للموازنة المؤقتة للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة (ICSP) التي تمت الموافقة عليها في شهر نوفمبر 2024، والتي خفضت بشكل كبير الأعداد القائمة على الاحتياجات المخطط لها لعامي 2024 و 2025.
[3] نظرًا لأن عام 2024 يصادف أول عام يتم فيه إعداد التقارير خاصة بدرجات تعزيز القدرة على الصمود، فلا تتوفر بيانات خاصة بالمتابعة من عام 2023 في جداول البيانات.

الحصيلة الاستراتيجية 4

يلعب برنامج الأغذية العالمي دورًا تمكينيًا مهمًا في الاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات في اليمن من خلال تقديم الخدمات الضرورية لنحو 130 شريكاً من خلال تقديم خدمات النقل الجوي والخدمات اللوجستية وخدمات الاتصالات في حالات الطوارئ والخدمات عند الطلب طوال عام 2024. وتصب هذه الخدمات في تحقيق الحصيلة الاستراتيجية 4 من الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن، وكذا في تحقيق الهدف (17) من أهداف التنمية المستدامة *(الشراكات من أجل تحقيق الأهداف).*

الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة (UNHAS)

ضمن إطار الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة التي يديرها برنامج الأغذية العالمي، تم نقل نحو 16,200 مسافراً من 98 جهة شريكة من وإلى وداخل اليمن خلال عام 2024. ويظل توفير خدمات جوية آمنة موثوق بها يُمثل حجر الزاوية في الاستجابة الإنسانية في اليمن، الأمر الذي انعكس على معدل رضا المستخدمين بنسبة 91 في المائة.

تُشكل محدودية الخيارات المتاحة أمام النقل الدولي تحديات تشغيلية كبيرة أمام الاستجابة المشتركة بين الوكالات في اليمن. استجابة لذلك، تتواجد الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن منذ عام 2015، ولا تزال تُمثل الرافد الرئيسي لخدمات النقل الجوي لمجتمع العمل الإنساني والإنمائي.

من خلال أسطولها المكون من ثلاث طائرات، قدمت الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة خدماتها لنحو 20 وكالة إنسانية تابعة للأمم المتحدة و 71 منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى 7 بعثات دبلوماسية وشركاء مانحين خلال عام 2024. وقامت الخدمة الجوية الإنسانية بتسيير 914 رحلة جوية خلال عام 2024، بمتوسط

1,347 مسافراً تم نقلهم على متن 76 رحلة جوية كل شهر. وبسبب القيود التي فرضتها السلطات في صنعاء، ظلت رحلات الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة غير متاحة أمام الموظفات المحليات في شمال اليمن دون مرافقة أحد الأقارب الذكور المقربين (المحرم).

وتقدم الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة رحلات جوية إلى ثماني وجهات منتظمة: منها خمس وجهات محلية إلى كل من محافظات (عدن والمكلا ومأرب وصنعاء وسيئون، بالإضافة إلى خدمات مخصصة وقت الحاجة إلى سقطرى)، وثلاث وجهات دولية (أديس أبابا وعمّان وجيبوتي).

إلى جانب ذلك، استجابت الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة لما يزيد عن 46 طلباً لنقل 8.3 طن من الشحنات الإنسانية الخفيفة إلى اليمن بالتعاون مع المجموعة اللوجستية ووحدة الخدمات عند الطلب لبرنامج الأغذية العالمي. علاوة على ذلك، تعمل الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة على تسهيل عمليات السفر بهدف الحصول على العلاج للعاملين في المجال الإنساني (وعائلاتهم) حيث تم تقديم التسهيلات بالسفر الطبي لنحو 213 شخصاً خلال عام 2024.

بذلت الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة جهوداً كبيرة لتسهيل عملياتها في اليمن وتعزيز الفعالية من حيث التكلفة. تمثل ذلك من خلال استبدال طائرة إيرباص (A320) المستخدمة سابقاً بطائرة إمبرير (Embraer ERJ-145) الأكثر فعالية من حيث التكلفة على مسار جوي صنعاء-عمّان في أبريل 2024. وأدى ذلك إلى توفير ما يقرب من خمسة ملايين دولار أمريكي في التكاليف، دون تقليص في عدد الرحلات التي يتم تسييرها أو الوجهات التي يتم خدمتها.

المجموعة اللوجستية

قدمت مجموعة الخدمات اللوجستية اليمنية الدعم لنحو 76 شريكاً في المجال الإنساني والتنموي خلال عام 2024، بما في ذلك 49 منظمة غير حكومية دولية، و14 منظمة غير حكومية محلية، و13 وكالة تابعة للأمم المتحدة. وقد أفاد 87 في المائة من المستخدمين أن المجموعة اللوجستية قد أضافت قيمة كبيرة إلى استجابتهم التشغيلية التي ينفذونها.

توفر المجموعة اللوجستية وتعزز عملية التنسيق اللوجستي بين مجتمع العمل الإنساني في اليمن وتعمل على تسهيل الوصول إلى خدمات لوجستية وتنسيقية وخدمات إدارة معلومات موثوقة. وعندما يتم تحديد الثغرات التشغيلية، تعمل المجموعة اللوجستية أيضاً "كمزود خدمة الملاذ الأخير"، مما يسهل الوصول إلى الخدمات اللوجستية المشتركة. وتقدم هذه الخدمات مجاناً للمستخدمين أو على أساس استرداد جزئي أو كلي للتكاليف، رهناً بتوافر التمويل.

وقد قامت المجموعة اللوجستية بعقد اجتماعات تنسيقية شهرية وانخرطت مع مجتمع العمل الإنساني الكبير من خلال المشاركة في الفريق القطري للعمل الإنساني (HCT) وآلية التنسيق بين المجموعات (ICCM) وفريق العمل المعني بالوصول الإنساني (HAWG). علاوة على ذلك، أدارت المجموعة اللوجستية موقع الكتروني للعمليات، حيث تم فيه نشر ومشاركة نحو 146 من مواد ووثائق إدارة المعلومات.

كما قدمت المجموعة اللوجستية دورات تدريبية حول إدارة المخازن والمخزون في صنعاء وعدن لـ 65 موظفا من 33 منظمة شريكة. كما نسقت المجموعة اللوجستية مع مصلحة الجمارك في عدن للتحضير لعقد ورشة عمل لشركاء العمل الإنساني حول إجراءات الإعفاء الجمركي وآلية الاستيراد. كما عقدت المجموعة اللوجستية ثلاث ندوات تدريبية عبر الإنترنت حول مواضيع لوجستية مختلفة، ركزت بشكل أساسي على احتياجات المنظمات المحلية غير الحكومية.

وفي حين تم نقل خدمة توفير مرافق التخزين المشتركة إلى "الخدمات عند الطلب" التابعة لبرنامج الأغذية العالمي خلال عام 2023، تقوم المجموعة اللوجستية بتسهيل الوصول إلى خدمات التخزين المؤقت للشركاء من خلال تقديم وحدات التخزين التي يتم التحكم في درجة حرارتها ووحدات التخزين المتنقلة، حيث تم إعارة عدد 17 وحدة تخزين متنقلة إلى ثمانية شركاء في جميع أنحاء اليمن في عام 2024 على أساس الاستخدام المجاني.

وفي أواخر عام 2024، أجرت المجموعة اللوجستية تحليل للثغرات والاحتياجات **اللوجستية لتحديد** الفجوات والتحديات الشائعة بين الشركاء، حيث سيشكل هذا التحليل الأساس لمفهوم العمليات للمجموعة اللوجستية المحدث لعام 2025.

مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ

خلال عام 2024، قدمت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ خدمات تقنية معلومات واتصالات هامة لنحو 2,600 عامل إنساني من 49 منظمة شريكة خلال عام 2024 (17 وكالة تابعة للأمم المتحدة، و31 منظمة غير حكومية، وشريك حكومي واحد)، حيث أفاد 95 بالمائة من المستخدمين برضاهم عن الخدمات والأنشطة التي تقدمها مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ خلال عام 2024، بزيادة ملحوظة عن عام 2023.

أدى النزاع إلى تدهور جودة البنية التحتية للاتصالات في اليمن وإمكانية الوصول إليها. واستجابة لذلك، يقدم برنامج الأغذية العالمي من خلال مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ خدمات اتصالات وتقنية معلومات آمنة لمجتمع العمل الإنساني. ويشمل ذلك توفير خدمات اتصالات آمنة وتحديثها وصيانتها، وتوفير خدمات الاتصال المشترك عبر الإنترنت، وتوفير حلول الشحن بالطاقة الشمسية، وكذلك تنسيق وإدارة المعلومات وبناء القدرات.

وقد قدمت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ خدماتها في 19 مركزاً إنسانياً في 9 مناطق عمليات مشتركة في اليمن، وكذا لتسعة مراكز عمليات أمنية تديرها وحدة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (UNDSS). وواصلت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ أيضاً تعاونها طويل الأمد مع منظمة الصحة العالمية (WHO)، حيث قدمت المجموعة خدمات تكنولوجيا المعلومات في 29 مركزاً لعمليات الطوارئ في جميع أنحاء اليمن، لدعم العمليات الإنسانية استجابة لتفشي وباء الكوليرا المتجدد. وساهمت مجموعة الاتصالات أيضاً على مستوى المجتمع المحلي من خلال دعم الوصول العام إلى خدمات الانترنت وتقنية المعلومات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

وخلال عام 2024، أجرت مجموعة الاتصالات ثلاث دورات تدريبية شخصية وافتراضية لـ 65 موظف تقنية معلومات من المنظمات الشريكة، حيث شملت مواضيع تتعلق بتصور البيانات (Tableau) وتحويل البيانات وتجهيزها (Power Query). علاوة على ذلك، أجرت مجموعة الاتصالات بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) دورة تدريبية في عدن في شهر سبتمبر ركزت على السلامة والأمن الرقميين لممثلي المجتمع المدني وناشطي حقوق الإنسان.

ولا تزال القيود المفروضة على استيراد معدات الاتصالات تشكل تحدياً رئيسياً. إلى جانب ذلك، أدى نقص التمويل طويل الأجل إلى اعتماد نموذج تمويل بديل تم وضعه بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الإدارة التنفيذية (OMT)، حيث يجمع هذا النموذج بين التمويل من الصندوق الإنساني اليمني (YHF) واتفاقية تشارك التكاليف بين الوكالات بهدف ضمان استمرارية خدمات مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ.

وواصلت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ العمل على توفير خدمات جديدة ومبتكرة لمجتمع العمل الإنساني. فبعد إطلاق خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية (SpaceX Starlink) في المناطق الواقعة تحت إدارة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في شهر سبتمبر 2024 (كأول دولة في الشرق الأوسط)، بدأت مجموعة

الاتصالات في حالات الطوارئ بالتفاوض مع المؤسسة العامة للاتصالات بالنيابة عن الجهات الفاعلة الإنسانية في المناطق الواقعة تحت إدارة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً لتقديم باقات انترنت خاصة بالمؤسسات.

عملت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ عن كثب مع شركائها المحليين لمناقشة الأنشطة والخطط والتحديات؛ وقد كان لدى مجموعة العمل التابعة لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ في اليمن 163 عضواً فاعلاً خلال عام 2024. كما تعاونت مجموعة الاتصالات بصورة منتظمة مع الفريق القطري الإنساني، وعملت مع آلية التنسيق بين المجموعات (ICCM) ومجموعة العمل المعنية بالاتصالات (CWG).

خدمات عند الطلب

خلال عام 2024، وفي إطار أنشطته بتقديم خدمات عند الطلب، استفاد برنامج الأغذية العالمي من خبرته وقدراته في مجال سلسلة الإمداد في تقديم مجموعة من الخدمات لنحو 15 شريكاً في اليمن وذلك على أساس استرداد التكاليف.

ومن خلال **مركز الوقود المتجدد**، قدّم برنامج الأغذية العالمي 20 مليون لتر من الوقود المستورد استجابة لطلبات مقدمة من منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة اليونيسف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الصحة العالمية. وقد سهل ذلك تقديم الخدمات المنقذة للحياة في 183 مرفقاً صحياً مدعومة من قبل كلاً من منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة الصحة العالمية، و19 مركزاً للتطعيم مدعومة من اليونيسف، و54 مرفقاً للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مدعومة من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

تم استيراد الوقود وتفريغه في مينائي الحديدة والمكلا. وللحد من المخاطر، تولى شريك رقابة طرف ثالث معاينة وفحص الوقود عند تحميل السفينة وتفريغها وكذلك في النقاط الوسيطة وصولاً إلى مرحلة التسليم النهائية.

ومن خلال **آلية توفير الوقود بكميات صغيرة**، قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لـ 10 منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة من خلال توفير نحو 974,400 لتر من مادة الديزل والبنزين من مصادر محلية بهدف دعم مواصلة الأنشطة الإنسانية.

وواصل برنامج الأغذية العالمي أيضاً تقديم **خدمات نقل البضائع غير الغذائية**. بالشراكة مع فرع الشحن في مقر برنامج الأغذية العالمي، قام برنامج الأغذية العالمي في اليمن بتسهيل عملية النقل الآمن لنحو 794 متر مكعب من البضائع غير الغذائية عن طريق البحر بالنيابة عن ثلاثة شركاء، بما في ذلك الأدوية والمعدات الطبية والمواد غير الغذائية الأخرى. وتعتبر هذه الكمية أقل بكثير مما تم نقله عبر البحر خلال عام 2023 بكمية منقولة قدرها 4,200 متر مكعب. ويرجع ذلك في الأساس إلى نقص التمويل، حيث تستخدم العديد من المنظمات خيارات الشحن التجاري بدلاً من ذلك.

يقدم برنامج الأغذية العالمي **خدمات المخازن** كخدمة عند الطلب على أساس استرداد كامل للتكاليف. وبناءً على طلب من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف، عزز برنامج الأغذية العالمي قدراته التخزينية في صنعاء وعدن بمساحة تخزين للمواد غير الغذائية وإدارة المأوى ومعدات إدارة المخيمات. وبذلك ارتفع العدد الإجمالي للمخازن التي يديرها برنامج الأغذية العالمي في إطار نشاطه "خدمات عند الطلب" إلى ثلاثة مخازن بسعة تخزينية إجمالية قدرها 9,500 متر مربع.

نتائج شاملة متعددة القطاعات

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أدت عشر سنوات من الصراع إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في اليمن، والتي اعتبرت في السنوات الأخيرة واحدة من الدول الأكثر معاناة من عدم المساواة في العالم. [1] في الوقت نفسه، تواصل تكريس الممارسات التمييزية المتعلقة بالنوع الاجتماعي خلال عام 2024، مما أثر على قدرة النساء على التنقل في مناطق سيطرة السلطات في صنعاء، ما ترتب على ذلك آثار اجتماعية وإنسانية وتشغيلية.

وقد احتل اليمن المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث إدماج المرأة ومجالات العدالة والأمن خلال عامي 2023-2024، بحسب مؤشر متعدد الأبعاد للمرأة والسلام والأمن. وقد تسببت الممارسات المجتمعية التمييزية في تقليص فرص المرأة في المشاركة الاقتصادية والمجتمعية، مما أدى إلى وجود فوارق واضحة في توظيف المرأة ودمجها مالياً. وتشير التقديرات إلى أن نسبة عمالة النساء، سواء الرسمية أو غير الرسمية، تصل إلى ستة في المائة فقط [2].

إن عدم المشاركة الاقتصادية يجعل النساء والفتيات اليمنيات أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وهو ما قد يزيد من احتمال تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال وسوء المعاملة، خصوصاً عندما تلجأ الأسر إلى آليات التكيف الاقتصادية السلبية مثل الزواج المبكر والقسري وزواج القاصرات، فضلاً عن عمالة الأطفال. من جهة أخرى، يواجه الفتيان والرجال أيضاً مخاطر معينة، مثل التجنيد القسري وتجنيد الأطفال.

استمرت المعايير القائمة على التمييز بين الجنسين في تهديد حياة النساء في اليمن. ففي مناطق سيطرة السلطات في صنعاء، أدت القوانين المتعلقة بنظام *"المحرم"*، التي تم تطبيقها بشكل صارم ومتزايد منذ مطلع عام 2022، إلى فرض قيود شديدة على حركة المرأة، حيث يُطلب أن يرافقهن أحد أفراد عائلاتهن من الذكور. وقد أثرت هذه القيود سلباً على النساء اللواتي في أمس الحاجة للمساعدات أو النساء العاملات في المجال الإنساني بشكلٍ خاص. كما ساهم نظام *"المحرم"* في ترك النساء اليمنيات العمل في القطاع الإنساني، مما أثر سلباً على عملية إيصال المساعدات الإنسانية إلى النساء والفتيات نظراً لضعف مشاركة المرأة في تقديم الخدمات الإنسانية في الميدان. [3]

ورغم إحراز تقدم محدود في جهود الأمم المتحدة لتخفيف هذه القيود، فقد تأثرت أنشطة برنامج الأغذية العالمي بالقيود المفروضة على قدرة الموظفات المحليات على القيام بالعمل الميداني بحرية، مما أعاق قدرة النساء على إعالة أنفسهن وأسرهن، كما حد من قدرة النساء العاملات في المجال الإنساني على تقديم الخدمات المنقذة للحياة.

ومن الناحية التشغيلية، عمل برنامج الأغذية العالمي على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في كافة أنشطته من خلال النظر في احتياجات النساء والفتيات في تصميم البرامج والمشاريع والتشجيع على دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدى شركائه.

وبتمويل من ميزانية مخصصة للمساواة بين الجنسين، دعمت الوحدة الشاملة لعدة قطاعات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن جهود دمج منظور النوع الاجتماعي في كل المشاريع والبرامج التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وقد أقتضى ذلك العمل مع الوحدات المعنية بالبرامج والمشاريع التابعة للمكتب القطري من أجل وضع خطط لدمج وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، فضلاً عن تعزيز قدرات موظفي برنامج الأغذية العالمي وشركاءه في هذا المجال. وقام برنامج الأغذية العالمي بمراجعة جميع المقترحات المقدمة من الشركاء وذلك لضمان دمج مفاهيم المساواة بين الجنسين وقدم منحاً لشركائه لدعم الجهود

الرامية إلى تعزيز تعميم منظور النوع الاجتماعي. كما عمل برنامج الأغذية العالمي على ضمان إدماج ومشاركة النساء والفتيات والرجال والفتيان في كافة الدورات التدريبية وأنشطة التقييم التي نفذّها الشركاء في سياق تنفيذ الأنشطة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

وفي إطار برنامج **المساعدات الغذائية الطارئة الهادفة**، عمل برنامج الأغذية العالمي على ضمان تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي بشكل كافٍ لا سيما مع استئناف أنشطة المساعدات الغذائية في مناطق سيطرة السلطات في صنعاء في إطار البرنامج الجديد للمساعدات الغذائية الطارئة الهادفة (تيفا). كما عمل برنامج الأغذية العالمي على التقليل إلى أدنى حد ممكن من أي آثار غير مقصودة تتعلق بالمساواة بين الجنسين في الوقت الذي يواصل فيه العمل على عملية إعادة الاستهداف والتسجيل، بما في ذلك تحديد المستفيدين كأولوية.[4]

وفي إطار برنامج **التغذية المدرسية**، واصل برنامج الأغذية العالمي العمل على تعزيز تمكين المرأة كهدف ومُخرج رئيسي لمشروع المطابخ الصحية، حيث استهدف المشروع النساء للعمل بصورة أساسية. وأجرى برنامج الأغذية العالمي زيارات ميدانية لتحديد كيفية تعزيز الأنشطة المدرة للدخل. وفي إطار دمج التغذية مع برنامج الصمود وسُبل المعيشة، قام برنامج الأغذية العالمي بعقد دورات تدريبية حول صناعة الأغذية وتغليفها وتسويقها. وفي مدينة المكلا (بمحافظة حضرموت)، قام برنامج الأغذية العالمي بتقديم دورات تدريبية لـ 50 امرأة، حيث شملت المهارات التسويقية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل للمشاركات، حيث عمل برنامج الأغذية العالمي تدريجياً على إشراك هؤلاء النساء في توسيع مشروع المطابخ الصحية ليشمل مدارس إضافية.

وفي إطار برنامج **القدرة على الصمود وسُبل المعيشة**، عمل برنامج الأغذية العالمي على وجه التحديد على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث قام بدعم النساء بشكل مباشر وغير مباشر من خلال إشراكهن في عملية تخطيط جميع المشاريع وتنفيذها.

نظم برنامج الأغذية العالمي جلسات تدريبية للشركاء، تركزت على تعزيز الحماية والنوع الاجتماعي لأكثر من 30 مشاركاً من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في كلٍ من المناطق الخاضعة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وفي مناطق سيطرة السلطات في صنعاء. فيما تم حث جميع الشركاء على ضمان مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن 30 بالمائة عند تشكيل اللجان المجتمعية وذلك لضمان تضمين أولويات النساء عند تحديد الأولويات واختيار الأصول.

علاوة على ذلك، في إطار مشروع الاستجابة للأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود (FSRRP) الممول من البنك الدولي، عمل برنامج الأغذية العالمي مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لبناء المهارات وخلق مصادر دخل مستدامة للنساء في المناطق المستهدفة. وفي عام 2024، تلقت 3,650 امرأة تدريب في مجال تنمية المهارات ومجال التدريب الفني والإداري. كما ساعد برنامج الأغذية العالمي النساء بعد استكمال التدريب على وضع خطط لمشاريعهن وقدم منحاً تمويلية لبدء الأنشطة المدرة للدخل، إلى جانب تقديم الاستشارات اللاحقة وبالأخص في مجال التسويق.

في إطار أنشطة **التغذية**، قام الشركاء في مجالات معينة بتقديم جلسات تدريبية محددة تُركّز على دمج منظور النوع الاجتماعي للموظفين الميدانيين (بما في ذلك العاملين في القطاع الصحي ومتطوعي برامج الصحة المجتمعية)، وذلك بدعم من برنامج الأغذية العالمي. ومع مراعاة الحساسية الثقافية للمجتمعات المحلية، تم دمج عناصر ومكونات تعميم منظور النوع الاجتماعي في الدورات التدريبية الخاصة بالتغذية في مجالات مختلفة.

وبالنظر إلى التحديات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في اليمن، سعى برنامج الأغذية العالمي إلى تأمين حصول النساء والفتيات على المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي بسلاسة، مع التركيز أيضاً على سُبل معالجة الفجوات في المساواة أثناء تخطيط برامجه.

حرص برنامج الأغذية العالمي على إيلاء اهتمام خاص بسلامة وأمن النساء والفتيات في مراكز التوزيع، بما يتماشى مع الاعتبارات الثقافية للمجتمعات المحلية. ويشمل ذلك تواجد متطوعات في مواقع التوزيع، وتنظيم صفوف منفصلة للجنسين، وضبط مواعيد التوزيع لضمان سلامة النساء ووصولهن بأمان.

وعمل برنامج الأغذية العالمي على تشجيع مشاركة النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساعدات الغذائية، ورصد تمثيلهن في لجان إدارة المساعدات الغذائية، قدر الإمكان. ويقوم بجمع بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي لمعظم الأنشطة التي ينفذها. وتظهر بيانات الرصد والرقابة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي أن ما يقرب من نصف الأسر التي تلقت مساعدات غذائية خلال عام 2024، تم اتخاذ القرار بشأن كيفية استخدام المساعدات بشكل مشترك بين النساء والرجال[5]، وهو إنجاز ملحوظ نظراً لتفوق نسبة الرجال في تكوين الأسر في اليمن.[6]

ملاحظات هامشية

[1] المنتدى الاقتصادي العالمي. التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019. 2020، 2021.

[2] معهد جامعة جورج تاون للمرأة والسلام والأمن (GIWPS) ومعهد أبحاث السلام في أوسلو (PRIO). مؤشر المرأة والسلام والأمن 2023-2024

[3] تقرير منظمة (ACAPS) ديناميكيات وتأثيرات شروط تواجد المحرم في اليمن، 14 يناير 2024.

[4] تم استخدام ثمانية معايير تقييم لقياس نجاح أو فشل النشاط التجريبي لبرنامج الأغذية العالمي للاستهداف والتسجيل، بما في ذلك اعتبارات الحماية والنوع الاجتماعي (المعيار رقم8 : لم يحدث استبعاد كبير في التسجيل بسبب اعتبارات الجنس أو العرق أو أي شكل آخر من أشكال التمييز).

[5] بالنسبة لعام 2024، تم تقديم مجموعة جديدة من المؤشرات الشاملة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ونظراً لعدم تمكن برنامج الأغذية العالمي في اليمن من جمع بيانات لهذه المؤشرات الجديدة في عام 2024، فإن بعض البيانات مفقودة من جداول البيانات. للرجوع لخلاصة مؤشرات برنامج الأغذية العالمي (2022-2025)، لمزيد من المعلومات (الجزء 3، الصفحات رقم 1135-1158).

[6] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، الجهاز المركزي للإحصاء اليمني. مسح الكتلة متعدد المؤشرات في اليمن 2022-2023. تقرير نتائج المسح. أكتوبر 2023

الحماية والمساءلة إزاء السكان المتضررين

في عام 2024، قام برنامج الأغذية العالمي بإدخال تدابير احترازية خلال جميع مراحل عملياته، وذلك في إطار التزامه بحماية الأشخاص الذين يعمل برنامج الأغذية العالمي على مساعدتهم والمساءلة تجاههم، مع السعي إلى ضمان تحقيق المساواة في الحصول على المساعدات.

تُشير التقديرات إلى أن ما يزيد عن 1.6 مليون شخص في اليمن سيكونون بحاجة إلى دعم ومساعدة في مجال الحماية. [1] حيث لا تزال مخاطر الحماية متأصلة في البلاد، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تظل شائعة على نطاق واسع. وتشمل هذه الانتهاكات العنف القائم على النوع الاجتماعي وعمالة الأطفال والتجنيد القسري والقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل. وتؤثر كل هذه العوامل تأثيراً متفاوتاً على النساء والفتيات، ما يعزز استخدام استراتيجيات التكيف الضارة، ويعوق إمكانية الحصول على الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية.

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA)

استرشاداً باستراتيجية الحماية والمساءلة التي وضعها المكتب القطري، تم تضمين مفهوم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع أنشطة برنامج الأغذية العالمي. وقد حرص برنامج الأغذية العالمي على أن يكون هناك تركيز قوي ومتواصل على تعزيز قدرات شركائه في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث تم تعريف كافة الشركاء بعمليات ومتطلبات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما يكفل الانسجام مع معايير برنامج الأغذية العالمي الخاصة في هذا المجال. كما قام جميع الشركاء المنفذين لعام 2024 بقديم تقارير تقييم ذاتية بشأن جهودهم في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عبر بوابة شركاء الأمم المتحدة (UNPP).

وقد أكمل برنامج الأغذية العالمي عملية تعزيز قدرات العمل على مفهوم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لشريكين من شركائه، مما أحدث نقلة نوعية في مستوى إمكانياتهما، حيث انتقلا من مستوى "قدرات ضعيفة" إلى "قدرات قوية" في هذا المجال. وبدأ البرنامج أيضاً بعملية تعزيز القدرات لخمسة شركاء آخرين، تم اختيارهم بهدف بناء قدراتهم في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك باستخدام "التقييم الخاص لقدرات الشركاء المنفذين لبرامج الأمم المتحدة في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين". وبحلول نهاية العام، حصل ثلاثة من الشركاء المذكورين على دعم فني من البرنامج لوضع خطط تنفيذية لأنشطة تعزيز القدرات، في حين كان اثنان من الشركاء في المراحل الأولية من التقييمات الذاتية.

سلامة وكرامة المستفيدين

تحظى سلامة وكرامة الأشخاص المستفيدين باهتمام كبير لدى برنامج الأغذية العالمي، حيث يسعى برنامج الأغذية العالمي إلى ضمان توفير بيئة آمنة لعمليات توزيع المساعدات، مما يتيح للأشخاص المستفيدين استلام مستحقاتهم بطريقة تحفظ لهم كرامتهم. ويظهر نجاح هذه الجهود في نتائج عمليات الرقابة التي أظهرت إفادة معظم المستفيدين من المساعدات بعدم مواجهتهم تقريباً أي إشكالات أو مخاوف تتعلق بالسلامة وأنهم عُوملوا بإحترام.

كما شدد برنامج الأغذية العالمي على ضرورة حماية البيانات وضرورة حماية خصوصية وأمن المعلومات المتعلقة بالأشخاص المسجلين في مشاريعه وبرامجه الإنسانية. فقد قام برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ تقييمات تركز على تأثير الخصوصية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، حيث أظهرت التحليلات الخاصة بالمخاطر وجود مخاطر تتعلق بمبادئ حماية البيانات وكيفية معالجة المعلومات الشخصية المحددة.

وتشمل التوصيات تعزيز إجراءات الأمان لقوائم المستفيدين، وإجراء تدقيق ومراجعة دورية لقواعد البيانات لمنع أي تلاعب بالبيانات، وتعزيز استخدام الأدوات والوسائل الرقمية في إدارة البيانات، وتدريب الشركاء على كيفية حماية البيانات. كما أوضحت هذه التقييمات أهمية تحسين وتعزيز المشاركة المجتمعية (مع مراعاة الحساسية الثقافية للمجتمعات المحلية) للتخفيف من مخاطر الحماية، خاصة للنساء. [2]

الوصول والدمج

عمل برنامج الأغذية العالمي على ضمان حصول جميع الأشخاص الذين يقوم بمساعدتهم على استحقاقاتهم من المساعدات دون عوائق، حيث أجرى أكثر من 12,000 زيارة رقابية ميدانية خلال عام 2024. وقد كفل برنامج الأغذية العالمي وجود ترتيبات في مراكز التوزيع تناسب كل فئة بحد ذاتها (سواء لكبار السن أو الفتيات والنساء الحوامل والمرضعات أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو ما سواهم). ونتيجة لذلك، أفاد جميع الأشخاص تقريباً الذين شملهم الاستطلاع الذي قام برنامج الأغذية العالمي بتنفيذه، أنهم تمكنوا من الوصول دون عوائق إلى المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي.

واستمر اشتراط تواجد "المحرم" المفروض منذ عام 2022 في تقييد حرية المرأة في التنقل دون وجود أحد الأقارب من الذكور في مناطق سيطرة السلطات في صنعاء. وعادة ما يتم فرض ذلك عند السفر بين المناطق أو لمسافات أبعد من ذلك. ومع ذلك، ونظراً لأن برنامج الأغذية العالمي لديه، في المتوسط، أكثر من 24 مركز توزيع في كل منطقة من مناطق اليمن، فإن هذا نادراً ما يؤثر على قدرة النساء على الوصول إلى المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. وبشكلٍ عام، أفاد تسعة من كل عشرة مستفيدين شملهم الاستبيان أنهم اضطروا إلى السفر أقل من ساعة واحدة لاستلام المساعدات المخصصة لهم.

المساءلة

عمل برنامج الأغذية العالمي على تفعيل التزامه تجاه المساءلة من خلال تفعيل آليات الشكاوى والملاحظات المجتمعية، والمشاركة المجتمعية، وتوفير المعلومات. ويستخدم برنامج الأغذية العالمي منهجية متعددة الجوانب للحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطته وذلك عن طريق استخدام عمليات الرقابة المباشرة من قبل موظفي برنامج الأغذية العالمي، وشركات الرقابة الطرف الثالث، وعمليات الرقابة لمرحلة ما بعد التوزيع، وعمليات الرقابة عن بُعد، وكذا تلقي الملاحظات والشكاوى من الأشخاص الذي يقوم برنامج الأغذية العالمي بخدمتهم عبر الخط الساخن للمكالمات الواردة والصادرة.

يدير برنامج الأغذية العالمي آلية الشكاوى والملاحظات المجتمعية (CFM) التي تتيح للأشخاص المستهدفين إمكانية التواصل مع برنامج الأغذية العالمي بصورة مباشرة. وقد ارتفع عدد المكالمات لآلية الشكاوى والملاحظات في عام 2024 إلى 169,000 مكالمة واردة وذلك بنسبة ارتفاع تصل إلى 70 في االمائة مقارنةً بعام 2023 [3]. وهذا يعود في الأرجح إلى وقف المساعدات الغذائية في مناطق سيطرة السلطات في صنعاء، وكذا عملية الاستهداف والتسجيل الجارية (بما في ذلك تقليص المساعدات الغذائية في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً). وقد كان ترتيب معظم المكالمات الواردة إلى آلية الشكاوى والملاحظات عبارة عن 55 في المائة شكاوى، يليها طلبات أو تعبيرات عن نوع المساعدات المفضلة بنسبة 34 في المائة، فيما النسبة المتبقية 11 في المائة من المكالمات عبارة عن استفسارات أو طلبات للحصول على معلومات أو ارشادات. وقد قام برنامج الأغذية العالمي بتجميع ورصد القضايا المُبلغ عنها لضمان اتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب بشأنها، بحيث يتم إغلاق هذه القضايا المرفوعة. وحتى نهاية عام 2024 ، تم معالجة 77 في المائة من القضايا المرفوعة أو إغلاقها، مع تحقيق نسبة معالجة للقضايا من المستوى الأول بلغت 66 في المائة.

ومن خلال آلية التحقق من المستفيدين (BVM)، أجرى برنامج الأغذية العالمي مكالمات صادرة إلى المستفيدين المشاركين في المناطق التي تم تقييمها على أنها تنطوي على مخاطر حماية عالية، للتحقق من حصولهم على استحقاقاتهم الكاملة، وأن المساعدات كانت ذات جودة عالية، وأن المساعدات تم تقديمها بما يتماشى مع معايير برنامج الأغذية العالمي. وفي عام 2024، أجرى برنامج الأغذية العالمي 26,400 مكالمة عبر آلية التحقق من المستفيدين (BVM)، حيث أكدت نتائج آلية التحقق استمرار ارتفاع معدلات الرضا عن المساعدات لدى المستفيدين.

المشاركة والتمكين

يشدد برنامج الأغذية العالمي على مشاركة وتمكين الأشخاص الذين يساعدهم في اليمن، مما يسهل مشاركتهم طوال دورة حياة برنامج المساعدات. وحيثما أمكن، أشرك برنامج الأغذية العالمي المجتمعات المحلية في التخطيط لأنشطته وتنفيذها. وفي إطار برنامج المساعدات الغذائية، تم تشكيل لجان المساعدات الغذائية وذلك على مستوى المديريات والقرى لضمان المشاركة المجتمعية. ويعمل برنامج الأغذية العالمي على ضمان مشاركة وتمكين المرأة من خلال تشجيع تواجد النساء بما لا يقل عن 30 في المائة من أعضاء اللجان.

وقد شرع برنامج الأغذية العالمي في عام 2024 بتطوير خطة عمل جديدة تركز على تعزيز المشاركة المجتمعية، والتي من المقرر تنفيذها في عام 2025. وفي حين يستخدم كل نشاط من أنشطة برنامج الأغذية العالمي منهجيات وطرق مختلفة لإشراك أفراد المجتمعات المحلية في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المشروع وبرنامج المساعدات، تركز خطة العمل على تعزيز ومعالجة الثغرات المحددة من خلال 1) توعية المجتمع؛ 2) إدارة الملاحظات والشكاوى والاستجابة المجتمعية (بما في ذلك إغلاق القضايا والشكاوى المرفوعة من المجتمع بصورة فعالة)؛ و3) استخدام الرقابة من قبل طرف ثالث.

وقد كان برنامج الأغذية العالمي عضوًا فاعلاً في العديد من المجموعات والمنتديات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بتعزيز الحماية والمساءلة. وشارك برنامج الأغذية العالمي في مجموعة الحماية في اليمن، وفريق العمل المعني بالدمج في اليمن، وشبكة النوع الاجتماعي في اليمن، وإطار مسؤولية حماية المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن، وفريق العمل المعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في اليمن. ومن خلال ذلك، عزز برنامج الأغذية العالمي التعاون بين الوكالات بشأن مواضيع تشمل مسارات الإحالة، وإدماج الإعاقة، وتقييمات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتوثيق الحالة المدنية.

ملاحظات هامشية

[1] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2024، يناير 2024

[2] منصة سكوب (SCOOP) هي منصة إدارة المعلومات والمساعدات للمستفيدين التابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

[3] نفذ برنامج الأغذية العالمي في الربع الثالث من عام 2023 نظاماً لتتبع مكالمات آلية الشكاوى والملاحظات (CFM) التي تميز بين المكالمات الأصلية (الجديدة) ومكالمات المتابعة. على هذا النحو، فإن عدد مكالمات الواردة من خلال آلية الشكاوى والملاحظات المبلغ عنها في التقرير القطري السنوي لعام 2023 لا يمكن مقارنته بصورة مباشرة بعدد المكالمات المبلغ عنها في التقرير القطري السنوي لعام 2024.

الاستدامة البيئية

الحماية البيئية والاجتماعية (ESS)

أدى عقد كامل من الصراع إلى تفاقم المشاكل البيئية المزمنة في اليمن، مما أدى إلى الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية النادرة. وقد أسفر ذلك عن تدهور الأراضي على نطاق واسع، وأثر سلباً على خصوبة التربة، كما أن ندرة المياه الشديدة قد أثرت سلباً على إنتاج المحاصيل وصحة الثروة الحيوانية. في الوقت نفسه، يعتبر اليمن أحد البلدان الأكثر عرضة لآثار مخاطر التغيرات المناخية مع ضعف الاستعداد لمواجهتها. ويواجه حوالي نصف السكان، أي ما يعادل 16.7 مليون شخص تقريباً، خطراً مناخياً واحداً على الأقل. وتشير المؤشرات التاريخية إلى زيادة في حدة وتكرار الكوارث والصدمات المناخية منذ بداية السبعينيات. [1]

في عام 2024، أحرز برنامج الأغذية العالمي تقدماً كبيراً في تعزيز عمليات الحماية البيئية والاجتماعية (ESS)، كما قام برنامج الأغذية العالمي بدمج اعتبارات الحماية البيئية والاجتماعية في أنشطته، مما ساهم في ارتفاع مستوى الإنتاج الزراعي وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات والكوارث المناخية.

بدأ برنامج الأغذية العالمي بإدخال مراجعة إجراءات الحماية البيئية والاجتماعية (ESS) في المراحل الأولية من عقد اتفاقيات التنفيذ الميداني (FLAs)، حيث يضمن الدمج الاستباقي لاعتبارات الحماية البيئية والاجتماعية في مراحل مبكرة تحديد المخاطر المحتملة وحلها في الوقت المناسب. ونتيجة لذلك، خضعت جميع اتفاقيات العمل الميدانية تقريباً لجميع أنشطة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة شاملة باستخدام أدوات الحماية

البيئية والاجتماعية، وهو ما يمثل تحسناً ملحوظاً في العمليات التشغيلية للمكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي .

ومن الناحية التشغيلية، في إطار برنامج تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة، أسهمت المشاريع الموجهة للحفاظ على التربة في استعادة الأراضي الزراعية من خلال التخفيف من مخاطر التعرية مع المحافظة على خصوبة التربة. في الوقت نفسه، استمر برنامج الأغذية العالمي العمل في تنفيذ مشاريع تهدف إلى حماية الموارد المائية الحيوية. ويهدف بناء أو إعادة تأهيل مواقع الري وحصد المياه إلى تحسين توافر مياه الري، وهو ما يعتبر عنصر أساسي لاستدامة الزراعة في بيئة شحيحة بالمياه. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت جهود تشييد المصدات الجدارية (الجابوين) في تقليل تأثير الظروف الجوية القاسية، ومنع تآكل التربة، وتأمين البنية التحتية الزراعية.

وقد قام برنامج الأغذية العالمي بإجراء تقييم شامل لجميع الشركاء فيما يتعلق بمؤشرات الحماية البيئية والاجتماعية (ESS) كجزء من إطار عمل تقييم أداء الشركاء. وقد نتج عن هذا التقييم تقديم ملاحظات بناءة للشركاء، مما ساهم في تحديد أوجه القصور وتقديم التوصيات العملية لتحسين أنشطتهم في مجال الحماية البيئية والاجتماعية. ولم يقتصر ذلك على تعزيز امتثال الشركاء فحسب، بل ساهم في ترسيخ ثقافة التحسّن المستمر في مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية.

في عام 2024، انتقل برنامج الأغذية العالمي من نهج الاعتماد على الخبراء والاستشاريين في مجال حماية البيئة، إلى نموذج يخصص موظفين مختصين بالحماية لإدارة عمليات الحماية البيئية والاجتماعية. وقد قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع المهام والمسؤوليات بين ممثليه المعنيين بقضايا الحماية البيئية والاجتماعية الموزعين في كل وحدة فنية داخل المكتب القطري والمكاتب الفرعية بهدف الإشراف على تطبيق اعتبارات الحماية البيئية والاجتماعية. وقد عمل هؤلاء الممثلين المذكورين تحت الإشراف والتنسيق الفني الكامل لممثل برنامج الأغذية العالمي الرئيسي التابع لفريق الوحدة الشاملة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في

اليمن. وقد ساهم هذا الترتيب في معالجة الثغرات المحددة المتعلقة بالاستمرارية والملكية في عمليات الحماية البيئية والاجتماعية. كما أدى هذا التحول إلى تعزيز المساءلة والملكية بين الوحدات الفنية وزيادة التعاون بين الإدارات بشكل ملحوظ.

وقد حقق دمج الفريق الهندسي التابع لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن (الذي يعد جزءاً من وحدة الشؤون الإدارية التابعة للمكتب القطري) في عمليات مراجعة الحماية البيئية والاجتماعية علامة بارزة أخرى. فقد ساهمت خبراتهم الفنية في إجراء مراجعات شاملة وتقييمات دقيقة لمؤشرات الحماية البيئية والاجتماعية، حيث ركزت على المتطلبات الفنية، وعملت على حل الثغرات الجوهرية. وقد عزز كل ذلك من دقة وشمولية عمليات مراجعة الحماية البيئية والاجتماعية لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن، مما يضمن تقييم كافة المؤشرات بدقة لدعم تحقيق معايير الحماية البيئية والاجتماعية. [2]

نظام الإدارة البيئية (EMS)

واصل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ العديد من المبادرات الجديدة التي تثبت التزامه بالاستدامة البيئية في عملياته.

قام برنامج الأغذية العالمي بتقليل استهلاك البلاستيك من خلال عدم شراء زجاجات المياه ذات الاستخدام الواحد للمناسبات والاجتماعات. وبدلاً من ذلك تم استخدم قطارات المياه، وتشجيع الموظفين على استخدام زجاجات أو أكواب قابلة لإعادة الاستخدام. وقد أسهمت هذه التغييرات في تقليل النفايات البلاستيكية بشكل كبير مع تعزيز استخدام البدائل المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تخلّص برنامج الأغذية العالمي من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في المطعم الداخلي، واستبدلها بخيارات أكثر استدامة، مما ساعد على تقليل النفايات البلاستيكية في الاجتماعات الرسمية. ونتيجة لهذه الخطوات، تم تنظيم 85 في المائة من الاجتماعات وورش العمل طبقاً للممارسات "الخضراء" في عام 2024.

وقد عزز برنامج الأغذية العالمي جهوده في إدارة النفايات، حيث قام بتركيب صناديق لفصل النفايات مع التركيز على فصل النفايات العضوية لاستعمالها كسماد، بالإضافة إلى فصل النفايات البلاستيكية والورقية لإعادة تدويرها. بدأ تنفيذ هذه المبادرة في البداية في المكتب القطري بصنعاء، التي يتوفر فيها عدد محدود من مرافق إدارة النفايات، كما أنه تم التخطيط للتعاون مع الموردين لتوسيع هذه الخدمات لتشمل مكاتب برنامج الأغذية العالمي ومرافقه الأخرى في جميع أنحاء اليمن.

واصل برنامج الأغذية العالمي تعميم أداة المنصة العالمية لإدارة الخدمات (GSMT) التي تهدف إلى رقمنة جميع الخدمات الإدارية. وقد أثبتت هذه الأداة فعاليتها في تقليل النفايات بشكل كبير مع تبسيط الإجراءات الإدارية. وفي عام 2024، لوحظ زيادة كبيرة في استخدام النظام، حيث تكيف الموظفون مع الطلبات الرقمية بدلاً من النماذج الورقية. وقد أدى إدخال نظام المنصة العالمية لإدارة الخدمات إلى انخفاض كبير في استخدام الورق، حيث تم رقمنة 95 في المائة من جميع الطلبات الإدارية.

قلل برنامج الأغذية العالمي بشكل ملحوظ من آثار الانبعاثات الكربونية في اليمن، مما يؤكد التزامه بالحفاظ على البيئة. في عام 2022، جاء اليمن في المرتبة السادسة بين جميع العمليات الإنسانية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي من حيث تقديرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بإجمالي انبعاثات قدرها 4,792 طن. بحلول عام 2023، انخفض هذ الرقم إلى 4,463 طن، واستمر برنامج الأغذية العالمي في تقليصه بشكل أكبر في عام 2024. ويعود هذا الانخفاض إلى حد كبير في تزايد اعتماد برنامج الأغذية العالمي على أنظمة الطاقة الشمسية لتشغيل مرافقه في اليمن. وتم تصميم جميع مشاريع البناء الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي لتتوافق مع استخدام مصادر الطاقة الخضراء المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى توفير مواد العزل الحراري بهدف تقليل استهلاك الطاقة بشكل فعال لأغراض التدفئة والتبريد.

واصل برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ التحضيرات اللازمة لبدء التنفيذ الكامل لنظام الإدارة البيئية الخاص به. وضمن الدعم المقدم لمكتبه القطري في هذا السياق، قام وفد من مقر برنامج الأغذية العالمي ومكتبه

الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا الشرقية (المكتب الإقليمي بالقاهرة) بإجراء زيارة لمكاتب برنامج الأغذية العالمي في المناطق التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في يونيو 2024. شملت هذه الزيارة المكتب الفرعي برنامج الأغذية العالمي في عدن، وكذلك المكاتب الميدانية لبرنامج الأغذية العالمي في مديريتي المخا والتربة. ومع ذلك، لم يتمكن الوفد من زيارة مناطق سيطرة السلطات في صنعاء بسبب عدم التمكن من إصدار التصاريح اللازمة لتأشيرات الدخول. وبالتالي، لم يكتمل تعميم نظام الإدارة البيئية في عام 2024، ويعتزم برنامج الأغذية العالمي استكمال هذه المهمة وإتمامها في عام 2025.

ملاحظات هامشية

[1] مجموعة البنك الدولي. تقرير اليمن القطري عن المناخ والتنمية. بتاريخ: 19 نوفمبر 2024

[2] تتكون أداة مراجعة مخاطر الحماية البيئية والاجتماعية (ESS) من 22 سؤالاً عاماً و 70 سؤالاً تفصيلياً، مصنفة في ثمانية مجالات مواضيعية تتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية الثمانية لبرنامج الأغذية العالمي (الموارد الطبيعية ؛ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية ؛ كفاءة استخدام الموارد وإدارة النفايات والتلوث ؛ تغير المناخ ؛ الحماية وحقوق الإنسان ؛ المساواة بين الجنسين ؛ صحة المجتمع والسلامة والأمن وحساسية النزاع ؛ المساءلة أمام السكان المتضررين.

تكامل جهود التغذية

تعني المعالجة الشاملة لسوء التغذية الحاد والمزمن في اليمن معالجة مجموعة من العوامل المترابطة التي تذهب أبعد من الأسباب المباشرة. وإدراكاً لذلك، نفذ برنامج الأغذية العالمي خلال عام 2024 استراتيجية متكاملة متعددة القطاعات للاستجابة التغذوية من خلال إجراء العديد من الأنشطة المتعلقة بالتغذية والجهات المنفذة ذات الصلة.

ويشمل ذلك التركيز على **التكامل الاستراتيجي**، بحيث يتم دمج الاعتبارات التغذوية ضمن تخطيط برامج المساعدات منذ مرحلة التصميم؛ وكذلك التركيز على **التكامل التشغيلي** في عمليات تخطيط برامج التغذية لضمان استمرارية الرعاية عبر جميع برامج المساعدات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي؛ إلى جانب التركيز على تعزيز **الشراكات** التي تعزز تكامل جهود التغذية عبر القطاعات المختلفة.

التكامل الاستراتيجي

خلال مرحلة التخطيط، تعمل الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن (ICSP) للفترة 2023-2025 على دمج التدخلات المتعلقة بالتغذية بشكل استراتيجي مع تدخلات أخرى، بحيث تلبي الاحتياجات الغذائية الراهنة وطويلة الأجل بشكل شامل.

تجمع **الحصيلة الاستراتيجية 1** من الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن (ICSP) بين برنامج المساعدات الغذائية الطارئة المنقذة للأرواح وبرنامج معالجة سوء التغذية الحاد المتوسط (MAM) التابعين لبرنامج الأغذية العالمي. ففي إطار النهج المنسق لتقديم الدعم التغذوي في اليمن، ينفذ برنامج الأغذية العالمي برنامج معالجة سوء التغذية الحاد المتوسط (MAM)، بينما تتولى منظمة اليونيسف إدارة برنامج معالجة سوء التغذية الحاد الوخيم (SAM). وبهذه الطريقة، تتداخل المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج

الأغذية العالمي وكذا الخدمات العلاجية التي يقدمها كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسف كسلسلة واحدة من المساعدات المشتركة بين الوكالات من أجل إنقاذ الأرواح.

تجمع **الحصيلة الاستراتيجية 2** من الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن (ICSP) بين الدعم الذي يوفره برنامج الأغذية العالمي لبرنامج الوقاية من سوء التغذية الحاد والدعم الذي يوفره لبرنامج التغذية المدرسية، حيث تستفيد هذه المنهجية من أوجه التعاون بين قطاعات الصحة والتغذية والتعليم، مما يساهم في تفعيل استراتيجية ومنهجية البرنامج "أول 8000 يوم".

التكامل التشغيلي

في سياق تنفيذ برامج المساعدات، قام برنامج الأغذية العالمي بتفعيل منهجية متكاملة في مجال التغذية من خلال دمج الاعتبارات التغذوية ضمن حزمة المساعدات غير الغذائية الخاصة به.

تم تصميم **برنامج المساعدات الغذائية الطارئة** التابع لبرنامج الأغذية العالمي مع الأخذ في الاعتبار الجوانب التغذوية منذ مرحلة الاستهداف واختيار المستفيدين. فمن معايير اختيار الأسر للحصول على المساعدات الغذائية بأن يكون لدى الأسر نساء أو فتيات حوامل أو مرضعات مسجلات في برنامج معالجة سوء التغذية الحاد المتوسط (MAM) أو أن يكون لدى الأسر أطفال دون سن الخامسة مسجلين في برنامج معالجة سوء التغذية الحاد المتوسط (MAM) الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي أو برنامج معالجة سوء التغذية الحاد الوخيم (SAM) الذي تقدمه منظمة اليونيسف.

حرص برنامج الأغذية العالمي على دمج الاعتبارات التغذوية في إعداد ووضع برنامجه الجديد للمساعدات الغذائية الطارئة المستهدفة (تيفا) في مناطق سيطرة السلطات في صنعاء، حيث تم تصميم هذا البرنامج ليُكمّل ويتوافق مع برنامج معالجة سوء التغذية الحاد المتوسط وبرنامج الوقاية من من سوء التغذية. وفيما يتعلق بعملية الاستهداف، تم اعتبار مستويات سوء التغذية الحاد عنصراً أساسياً في المعايير التي اعتمدها

البرنامج لتحديد المناطق الجغرافية ذات الأولوية. وقد ساهم هذا النهج المتكامل في ضمان استفادة الأشخاص المستفيدين من التدخلات التغذوية والمساعدات الغذائية التكميلية.

كما عمل برنامج الأغذية العالمي على دمج تقديم المساعدات الغذائية والتغذوية في حالات الطوارئ المفاجئة أو المخصصة. واستجابة للزيادة التي تبعث على القلق في معدلات سوء التغذية الحاد[1]، أطلق برنامج الأغذية العالمي خلال شهر أغسطس 2024 استجابة طارئة في محافظتي الحديدة وتعز. جاءت هذه الاستجابة شاملة للتدخلات الخاصة بالتغذية والمساعدات الغذائية الطارئة التي استهدفت 115,400 مستفيد. وقد تم ربط التدخلات بإجراءات خاصة بالإحالة التي ضمنت إعطاء الأولوية للأسر الأشد احتياجاً من الناحية التغذوية في الحصول على مساعدات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتها المحددة.

جمع برنامج **التغذية المدرسية** التابع لبرنامج الأغذية العالمي بين المنهجيات المراعية للتغذية والتدخلات في مجال التعليم والحماية الاجتماعية. فبالتوازي مع برامج المساعدات الغذائية والتغذية، كان برنامج التغذية المدرسية جزءاً أساسياً من تنفيذ استراتيجية برنامج الأغذية العالمي "8,000 يوم" خلال عام 2024، حيث تلقى 1.5 مليون طفل في المدارس مساعدات غذائية صحية لتحسين حالتهم الغذائية. كما اكتسب الأطفال أيضًا معلومات مفيدة حول ممارسات النظافة الصحية الجيدة وعادات الأكل الصحية والوجبات الغذائية المتوازنة من خلال تفعيل أنشطة التواصل من أجل التغيير السلوكي والاجتماعي (SBCC) الذي تم تقديمه من قبل المعلمين الذين تم تدريبهم من قبل برنامج الأغذية العالمي وشركائه.

وفي إطار **برنامج الصمود وسُبل المعيشة**، اعتمد برنامج الأغذية العالمي خلال عام 2024 استراتيجية منهجية تهدف إلى دمج مشاريع الصمود وسُبل المعيشة مع التدخلات التغذوية بهدف معالجة العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق المستهدفة بشكل مباشر وغير مباشر. وقد تلقى 141,900 مشارك مساعدات غذائية ونقدية مباشرة (من خلال المساعدة الغذائية مقابل الأصول (FFA) التي تهدف إلى تحسين الحالة التغذوية لأسرهم. وبالتزامن مع ذلك، عمل المشاركون في برنامج المساعدات

الغذائية مقابل الأصول (FFA) على إعادة تأهيل وبناء الأصول المجتمعية المرتبطة بالنظام الغذائي مثل البنية التحتية الزراعية والبنية التحتية للمياه.

وفي إطار المشروع المشترك بين الوكالات للاستجابة للأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود (FSRRP)، عمل برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على إيجاد مصادر دخل مستدامة للنساء في المناطق المستهدفة. وقد تضمن المشروع أنشطة التواصل من أجل التغيير السلوكي والاجتماعي بهدف تعزيز التحولات الدائمة في الوعي والمواقف والسلوكيات المتعلقة بالتغذية. وفي محافظة حجة، وصل المشروع إلى أكثر من 900 امرأة عاملة في مجالات التغذية وأسرهنّ الأشد احتياجاً من حيث التغذية ممن قد تم تسجيلهن في برامج التغذية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

الشراكات

واصل برنامج الأغذية العالمي العمل من خلال الشراكات التي تعزز تكامل جهود التغذية عبر الاستجابة الإنسانية في اليمن، بما يتماشى مع التزام برنامج الأغذية العالمي بالهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بـ (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف).

يعتبر برنامج الأغذية العالمي عضواً أساسياً في حركة تحسين مستوى التغذية في اليمن (SUN)، حيث اعتمد برنامج الأغذية العالمي وغيره من الجهات الفاعلة الإنسانية والسلطات ذات الصلة نهجاً متكاملاً لمعالجة الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية في مختلف المجالات. كما عمل برنامج الأغذية العالمي مع نظرائه في السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز سياسات واستراتيجيات وبرامج التغذية. بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسف ومنظمة

الأغذية والزراعة، ساهم برنامج الأغذية العالمي في صياغة خطة العمل متعددة القطاعات الخاصة بالتغذية في اليمن للفترة 2025-2030، بقيادة الأمانة العامة لحركة تحسين مستوى التغذية في اليمن (SUN).

واصلت مجموعة الأمن الغذائي والزراعة (التي تتولى قيادتها بشكل مشترك برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة) ومجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومجموعة التغذية ومجموعة الصحة خلال عام 2024 العمل بالنهج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة في اليمن (IFRR). وفي شهر مارس 2024، استكملت المجموعة التنسيقية للنهج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة في اليمن إعداد "مذكرة استراتيجية محدثة" خاصة بجهود الحد من المجاعة في اليمن. كما أطلقت المجموعة التنسيقية أيضًا عملية مواءمة الجهود لضمان خلق اتساق أفضل في برامج التغذية والأمن الغذائي بين جميع الجهات الفاعلة الإنسانية.

التحديات

خلال عام 2024، واجه برنامج الأغذية العالمي العديد من التحديات في مساعيه المبذولة لتعميم نهج تكامل جهود التغذية. فقد كان نقص التمويل عائقاً رئيسياً أثر بشكل كبير على نطاق وحجم التدخلات التغذوية لبرنامج الأغذية العالمي. فبسبب قلة الموارد المتاحة، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق بعض التدخلات التغذوية المباشرة بصورة كلية أو جزئية، و/أو تقليصها، مما قلص من إمكانية الاستثمار في تطوير الأفراد والأنظمة والبرامج.

علاوة على ذلك، أدى وجود هيكل حوكمة بيروقراطي منقسم في اليمن، مع وجود كيانات متعددة تتداخل في مختلف مناطق البلاد، إلى تعقيد التنسيق بين جهود التغذية وجعلها صعبة من الناحية البيروقراطية. كما ساهم استمرار الفجوة في المعرفة والكفاءات والقدرات الفنية بين برنامج الأغذية العالمي وشركائه في إحراز تقدم محدود، على الرغم من أن الاستثمار في بناء القدرات كان قد بدأ يظهر بعض النتائج.

ملاحظات هامشية

[1] التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن: وضع سوء التغذية الحاد للفترة من نوفمبر 2023 - يونيو 2024 وتوقعات الفترة من يوليو - أكتوبر 2024 (تحليل جزئي يغطي المناطق الخاضعة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً). 19 أغسطس 2024

[2] تم جمع بيانات نتائج تكامل جهود التغذية والإبلاغ عنها لأول مرة في عام 2024، وبالتالي فإن أرقام المتابعة لعام 2023 لم تتضمنها جداول البيانات.

الشراكات

شهد عام 2024 تحولاً كبيراً لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن، حيث لعب شركاء برنامج الأغذية العالمي دوراً أساسياً في عملية صياغة وتشكيل توجهه الاستراتيجي والبرامجي الجديد. وقد عمل برنامج الأغذية العالمي بشكل وثيق مع المجتمعات والسلطات المحلية والشركاء ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركائه المانحين في تصميم وتنفيذ أنشطته. وفي ذات الوقت، استمر برنامج الأغذية العالمي في كونه شريكاً تمكينياً أساسياً لمجتمع العمل الإنساني والإنمائي.

عمل برنامج الأغذية العالمي على تعزيز شراكاته *التشغيلية* على المستوى الميداني، خصوصاً مع المنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات المعنية. كما عمل برنامج الأغذية العالمي مع شركاء *الموارد* على الدعوة إلى توفير الدعم وزيادة الاستفادة من كل دولار يتم استلامه. كما سهلت الشراكات *التمكينية* الأنشطة التابعة للجهات الإنسانية الأخرى. إضافة إلى ذلك، ساهمت مبادرات *التوطين* في تعزيز القيادة على المستوى المحلي وزيادة قدرة المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية على التنفيذ. ومن خلال الاستفادة من أوجه التعاون والتنسيق في *التخطيط للبرامج المشتركة* مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، تمكن برنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة من تفادي ازدواجية الجهود إلى جانب السعي لتحقيق آثار مضاعفة عبر القطاعات المختلفة.

من خلال الشراكات *التشغيلية*، شارك 34 شريكاً في تنفيذ أنشطة برنامج الأغذية العالمي خلال عام 2024. لا يزال اليمن يحتفظ بمجتمع مدني نشط وفاعل مكون من جهات فاعلة محلية مستقلة تركز على القضايا الاجتماعية والإنسانية. وقد تم تضمين هذه الجهات الفاعلة ضمن استجابة برنامج الأغذية العالمي، حيث شكلت المنظمات غير الحكومية (19 منظمة) أكثر من نصف شركاء برنامج الأغذية العالمي. كما نفذ برنامج الأغذية العالمي أنشطة بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، بما في ذلك 11 منظمة غير حكومية دولية

ووكالة واحدة تابعة للأمم المتحدة. وكانت السلطات المحلية أيضاً مشاركة في تنفيذ الأنشطة في بعض المناطق، حيث عمل ثلاثة شركاء من السلطات المحلية كشركاء لبرنامج الأغذية العالمي.

وفي سبيل تسهيل التعاون وتيسير إعداد التقارير وتعزيز الشفافية المالية، عمل برنامج الأغذية العالمي على رقمنة عمليات اختيار شركائه وتواصل معه بشكل كامل عبر منصة شركاء الأمم المتحدة (UNPP). كما قام برنامج الأغذية العالمي باعتماد المنصة الرقمية (WFP Partner Connect) للتواصل بين برنامج الأغذية العالمي وشركائه بهدف تعزيز إدارة الاتفاقيات الميدانية مع الشركاء.

عمل برنامج الأغذية العالمي بشكل وثيق مع شركاء الموارد والجهات المانحة للحصول على آرائهم حول أنشطته وعملياته الإنسانية في اليمن وتأمين التمويل اللازم لعملياته في البلاد، بما في ذلك الاستراتيجية الجديدة للمساعدات الغذائية. وبالتالي لم يقتصر دور شركاء برنامج الأغذية العالمي من المانحين على كونهم مجرد مزودين عاديين للموارد، بل كانوا شركاء فاعلين في جهود برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدات بفعالية للسكان اليمنيين الأكثر احتياجاً والمتضررين من الأزمة. وقد تمكّن برنامج الأغذية العالمي من الحفاظ على قائمة المانحين الحالية وأقام شراكة جديدة مع فنلندا لدعم برنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي. كما مثّل الدعم المقدم من الشركاء المانحين لبرنامج الأغذية العالمي عنصراً أساسياً في قدرته على استئناف تقديم المساعدات الغذائية في مناطق سيطرة السلطات في صنعاء.

وفي خضم هذه العمليات، ركّز برنامج الأغذية العالمي على تبادل المعلومات والتواصل الشفاف والصادق مع شركائه المانحين بخصوص التطورات والتحديات المتعلقة بالسياق والعمليات التشغيلية. كما سعى برنامج الأغذية العالمي إلى المشاركة الفعالة والشفافة مع شركائه المانحين الرئيسيين في تصميم برامجه ومشاريعه الإنسانية، مما أدى إلى تعزيز ثقة الجهات المانحة في التوجهة البرنامجي الجديد لبرنامج الأغذية

العالمي، وبالتالي مكّن برنامج الأغذية العالمي من الدعوة إلى توفير التمويل المطلوب بناءً على الإدراك والفهم المشترك للفرص والتحديات.

وقد قام برنامج الأغذية العالمي كذلك بإشراك شركائه المانحين في نقاشات تناولت الجهود الضرورية لحماية المساعدات المقدمة من برنامج الأغذية العالمي من أي تدخلات خارجية، بما يتماشى مع مبادئ العمل الإنساني. ومع توافق الآراء حول التحديات والمخاطر التي تطرحها بيئة العمل المعقدة في اليمن على نزاهة البرامج الإنسانية التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي، كان هناك أيضا تركيز على تبادل الآراء حول تدابير وإجراءات لتعزيز المساءلة والحفاظ على رقابة قوية وفعالة. شمل ذلك عمليات المتابعة والتقييم والنتائج، وتحسينات في عمليات الاستهداف والتسجيل، وآليات الرقابة الداخلية، وتوصيات المراجعة والتدقيق، وإجراءات المتابعة.

كما عمل برنامج الأغذية العالمي على تقوية العلاقات مع شركائه من الجهات المانحة من خلال التفاعل والانخراط عبر عدة مسارات، حيث قام برنامج الأغذية العالمي بدعوة شركائه المانحين لتقديم مساهمات مرنة (غير محددة الاستخدام) في الوقت المناسب لضمان المرونة التنفيذية في ظل الموارد المتاحة المحدودة. مع ذلك، وبالرغم من هذه الجهود، واجه برنامج الأغذية العالمي تزايداً متكرراً في طلبات تخصيص مساهمات وتمويلات لمناطق جغرافية محددة (غالباً ما يتم الاستناد في تحديد هذه المناطق على عوامل سياسية)، الأمر الذي أثر على قدرة برنامج الأغذية العالمي في الاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية الملحة وخلق تحديات أمام تنفيذ منهجية استجابة محايدة تقوم على المبادئ والاحتياجات في تقديم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن.

استنادًا إلى الميزات التي يحظى بها برنامج الأغذية العالمي وتواجده الواسع في الميدان بالإضافة إلى خبراته الفنية، كان برنامج الأغذية العالمي شريكاً رئيسياً ومؤثراً في الاستجابة الإنسانية المشتركة

بين الوكالات في اليمن. فمن خلال الأنشطة التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي في إطار المجموعات والخدمات المقدمة، ساهم برنامج الأغذية العالمي في دعم 130 شريكاً إنسانياً وانمائياً خلال عام 2024.

وتماشياً مع التزام برنامج الأغذية العالمي تجاه تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)، أسهم قيام برنامج الأغذية العالمي بتقديم الخدمات المشتركة والخدمات عند الطلب بشكل أساسي في تمكين الشركاء والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية عبر العديد من القطاعات. فقد استمر برنامج الأغذية العالمي في تقديم خدمات النقل الجوي (عبر الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة)، والخدمات اللوجستية (عبر المجموعة اللوجستية)، وخدمات الاتصالات (عبر مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ)، وكذلك الخدمات عند الطلب (بما في ذلك توفير إمدادات الوقود).

التركيز على توطين العمل الإنساني

في ظل ضعف مستويات السلطة المؤسسية المركزية، أكتسب *توطين* جهود العمل الإنساني وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات المحلية أهمية كبيرة. وبشكل عام، تم توجيه 59 في المائة من موارد برنامج الأغذية العالمي من خلال شركائه عن طريق إبرام اتفاقيات مع شركاء محليين.

وقد قدم هؤلاء الشركاء فهماً شاملاً للسياقات المحلية والتواجد الجغرافي بالقرب من الأشخاص المستفيدين، بالإضافة إلى المعرفة الفنية التكميلية. كما ساهم برنامج الأغذية العالمي في تعزيز قيادة المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية اليمنية وقدرتها على تقديم الخدمات، حيث وضع خطة تنفيذية تهدف لتعزيز القدرات وعقد دورات تدريبية لتحسين مستوى تقديم المساعدات وكذا ضمان الالتزام بمبادئ العمل الإنساني.

تم تضمين متطلبات الحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين (PSEA) في كافة الاتفاقيات الميدانية، حيث قام الشركاء بإجراء تقييمات ذاتية لإجراءات الحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين عبر منصة شركاء الأمم المتحدة (UNPP). كما قدم برنامج الأغذية العالمي إرشادات وتدريبات للشركاء في مجال الحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين استهدفت الموظفين والماسحين والعاملين بالأجر اليومي والمتطوعين وغيرهم من المنخرطين في توزيع المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. كما بدأ برنامج الأغذية العالمي في إجراء تقييمات لقدرات كافة الشركاء في مجال الحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وتبنى برنامج الأغذية العالمي نهجاً قائم على المبادئ في تعامله مع الشركاء والسلطات المحلية وأجرى تقييمات مشددة ودقيقة لجميع شراكاته. كما أجرى برنامج الأغذية العالمي تقييم للشركاء الجدد وفقاً لمجموعة من معايير الفحص والعناية الواجبة التي وضعها برنامج الأغذية العالمي، مع مراعاة سياسة إدارة المخاطر والمعايير الدنيا لحساسية النزاعات.

التركيز على التعاون بين وكالات الأمم المتحدة

أتاح *التخطيط المشترك* مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لبرنامج الأغذية العالمي وشركائه تعزيز كفاءة وفعالية التكاليف، وتجنب ازدواجية الجهود، والاستفادة من فوائد التعاون وتضافر الجهود البرامجية.

انتهى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) العام الأخير من تنفيذ مشروع **الاستجابة للأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود (FSRRP)** في اليمن الذي امتد لأربع سنوات من (2021-2024) بتمويل من البنك الدولي. يهدف هذا المشروع إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذوي مع تعزيز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي لدى الأسر المستهدفة . وفي

سياق هذا المشروع، قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم التغذوي والمساعدات الغذائية مقابل التدريب من خلال برنامجه تعزيز القدرة على للصمود وسُبل المعيشة.

واصل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ مشروع استعادة التعليم والتعلم (REAL)، حيث يتم تنفيذ هذا المشروع الممتد لخمس سنوات من (2021-2025) بالشراكة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسف ومنظمة رعاية الأطفال، بتمويل من البنك الدولي والشراكة العالمية من أجل التعليم. وفي إطار هذا المشروع، قدم برنامج الأغذية العالمي التغذية المدرسية لـ 610,000 طفل في 1,144 مدرسة خلال عام 2024. وقد كفل التمويل المتعدد السنوات استمرار تقديم مساعدات مستمرة في المدارس التي يغطيها برنامج الأغذية العالمي، حتى في ظل مواجهة برنامج التغذية المدرسية التابع برنامج الأغذية العالمي نقصاً حاداً في التمويل.

وفي إطار تنفيذ برنامج تعزيز القدرة على الصمود وسُبل المعيشة، استمر تنفيذ المرحلة الثالثة من **البرنامج المشترك لدعم سُبل المعيشة والأمن الغذائي في اليمن (الصمود الريفي 3)** خلال عام 2024. ويدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المشروع الممتد لأربع سنوات (2022-2025)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي والسويد، ويُنفذ بشكل مشترك من قبل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة العمل الدولية (ILO) في 16 مديرية مستهدفة في سبع محافظات. ويهدف هذا المشروع لتحسين سُبل المعيشة والأمن الغذائي وتعزيز التكيف مع تغيرات المناخ، إلى جانب تعزيز التماسك الاجتماعي.

في إطار مشروع **الإجراءات المشتركة للأمن الغذائي والتغذية في اليمن (PROACT II)** الممول من الاتحاد الأوروبي، عمل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة اليونيسف بشكل مشترك منذ عام 2023 على تعزيز قدرة النظم الغذائية وسُبل المعيشة على الصمود، حيث تم تنفيذه في أربع مديريات مستهدفة في ثلاث محافظات، وقد تم الانتهاء من المشروع في شهر أبريل 2024.

نظرة عامة على الوضع المالي

واجهت عمليات برنامج الأغذية العالمي في اليمن نقصًا حادًا في التمويل خلال عام 2024، مما دفعه إلى تحديد أولويات موارده المحدودة بعناية شديدة وتوجيهها نحو الأشخاص الأكثر احتياجاً.

المتطلبات التشغيلية

في إطار التحول المؤسسي لبرنامج الأغذية العالمي نحو منهجية أكثر واقعية في إعداد ووضع الميزانية، قام برنامج الأغذية العالمي في ديسمبر 2024 بإجراء مراجعة لموازنة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة (ICSP) (2023-2025)، حيث أسفرت هذه المراجعة عن تقليص خطة برنامج الأغذية العالمي السنوية القائمة على الاحتياجات لعام 2024 بنسبة 62 بالمائة (حيث انخفضت من 2.89 مليار دولار أمريكي إلى 1.11 مليار دولار أمريكي) وذلك نتيجة لتعديل عدد الأشخاص المقرر حصولهم على المساعدات ومراجعة مبالغ التحويلات. [1]

التمويل والنفقات

تراجعت المساهمات الواردة للسنة الثالثة على التوالي، حيث تلقى برنامج الأغذية العالمي في عام 2024 أدنى مقدار من المساهمات المؤكدة منذ عام 2016 (بمبلغ قدره 610 مليون دولار أمريكي). وعلى الرغم من ذلك، بحلول نهاية العام، كان إجمالي الموارد المتاحة لبرنامج الأغذية العالمي (بما في ذلك المساهمات المؤكدة والأموال المرحّلة من عام 2023) كافية لتغطية الاحتياجات التمويلية المستندة على الاحتياجات (المراجعة).

غير أنه يجدر الإشارة إلى أن هذه التغطية التمويلية التي تبدو مرتفعة للوهلة الأولى هي في الحقيقة نتيجة أساسية للمراجعة بخفض الاحتياجات ومتطلبات موازنة عام 2024. علاوة على ذلك، كان صرف مبالغ كبيرة من المساهمات المرتبطة ببرنامج المساعدات الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي التي تم تأكيدها خلال عام 2024 مشروطًا من قبل المانحين بالتوصل لاتفاق مع السلطات في صنعاء بشأن استئناف المساعدات

الغذائية. وبما أن ذلك لم يتحقق حتى نهاية عام 2024، فقد تم ترحيل مبالغ كبيرة من التمويل إلى عام 2025، مما أدى إلى تقليل النفقات المخصصة لعام 2024.

كان برنامج **معالجة سوء التغذية الحاد المتوسط (MAM)** المنقذ للأرواح هو النشاط الأفضل تمويلًا (حيث تمت تغطية 84 في المائة من الاحتياجات المراجعة). تلاه **برنامج التغذية المدرسية** (41 في المائة). وكان **برنامج الوقاية من سوء التغذية** هو النشاط الأقل تمويلاً، حيث تمت تغطيته بنسبة 15 في المائة فقط من الخطة المبنية على الاحتياجات. وبشكل عام، تم تمويل أنشطة المجموعات التي يديرها البرنامج وأنشطة الخدمات المشتركة بشكل جيد (باستثناء المجموعة اللوجستية التي تم تمويلها بنسبة 35 في المائة). وتعود التغطية التمويلية العالية لأنشطة المساعدات الغذائية وأنشطة الصمود وسُبل المعيشة إلى مراجعة الميزانية، التي خفضت بشكل كبير من عدد الأشخاص المستهدفين (وبالتالي تقليص المتطلبات والاحتياجات التمويلية) لكلا النشاطين. [2]

وفي سياق مواجهة محدودية ونقص الموارد، سعى برنامج الأغذية العالمي إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة وتقليل التكاليف، وذلك من خلال تقليص عدد الموظفين، وتطبيق إجراءات لتحسين الكفاءة الداخلية، وإدخال تعديلات على برامج المساعدات شملت: تقليص عدد المستفيدين الذين يتلقون المساعدات (لبرنامج التغذية المدرسية وبرنامج معالجة سوء التغذية)، أو خفض الحصص الغذائية (المساعدات الغذائية الطارئة)، أو حتى تعليق بعض الأنشطة بشكل كامل (برنامج الوقاية من سوء التغذية). وقد عمل برنامج الأغذية العالمي، قدر الإمكان، على تطبيق استراتيجيات لتحديد الأولويات لضمان استمرار الأنشطة المنقذة للأرواح في المناطق الأكثر تضرراً واحتياجاً.

تدفقات التمويل

تلقى برنامج الأغذية العالمي مساهمات ودعماً من مجموعة متنوعة من المانحين وسعى لتعزيز تنوع قاعدة التمويل والمانحين لديه، غير أن استمرار اعتماده على عدد قليل من المانحين لتأمين معظم موارده شكّل خطراً استراتيجياً كبيراً، حيث استحوذت في السنوات الأخيرة أكبر جهتين مانحتين (هما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا) على ما يقرب من ثلاثة أرباع إجمالي المساهمات المؤكدة. علاوة على ذلك، كانت معظم المساهمات مخصصة إما بناءً على نوع النشاط أو المنطقة الجغرافية أو المنهجية المستخدمة في تقديم المساعدات (أو الدمج بين هذه العناصر)مما يحد من قدرة برنامج الأغذية العالمي على توزيع المساعدات بحسب الاحتياجات الفعلية.

وفي مواجهة هذه التحديات، قام برنامج الأغذية العالمي بتقييم المخاطر المالية بصورة منتظمة ووضع إجراءات للتخفيف من حدة هذه التحديات، حيث عمل على تنويع قاعدة مانحيه ومصادر تمويله وشدد على التواصل الوثيق مع المانحين لضمان ايجاد فهم مشترك للاحتياجات والتحديات. كما دعا برنامج الأغذية العالمي إلى توفير تمويل مرن ومتعدد السنوات في الوقت المناسب لتعزيز استدامة المساعدات وإمكانية التنبؤ بها.

وكانت صناديق الأمم المتحدة المشتركة متعددة المانحين (بما في ذلك صندوق التمويل الإنساني في اليمن (YHF) والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (CERF)) من مصادر التمويل الأساسية: حيث ساهم الدعم التمويلي المقدم من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في تمكين برنامج الأغذية العالمي من استئناف تقديم المساعدات الغذائية في مناطق السلطات في صنعاء في إطار برنامج المساعدات الغذائية الطارئة المستهدفة الجديد (تيفا)، كما أتاح التمويل المقدم من صندوق التمويل الإنساني في اليمن (YHF) باستئناف جزئي لتدخلات برنامج الأغذية العالمي في مجال الوقاية من سوء التغذية في شهر أغسطس 2024 بعد تعليق النشاط بالكامل خلال شهر يناير 2024 نظراً لنقص التمويل.

وتؤكد الفترة الزمنية الطويلة التي يحتاجها برنامج الأغذية العالمي لجلب وتوفير المواد الغذائية إلى اليمن (والتي تتراوح بين 3 إلى 5 أشهر حسب نوع السلعة) على الأهمية البالغة *للالتزام بمواعيد* تسليم المساهمات لبرنامج الأغذية العالمي حيث يعتبر ذلك عاملاً أساسياً آخر. بالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل الذي يتم الحصول عليه من خلال آليات التمويل الداخلية لبرنامج الأغذية العالمي (بما في ذلك آلية الإقراض الداخلي للمشاريع (IPL) والمرفق الاستراتيجي لتخزين السلع (المرفق العالمي لإدارة السلع)) يلعب دوراً هاماً في ضمان استمرارية المساعدات من خلال تقليل الوقت اللازم لوصول المواد والحفاظ على استمرارية إمدادات السلع إلى برنامج الأغذية العالمي.

تخصيص الموارد وتحديد استخدامها

خلال عام 2024، تأثر توزيع الموارد إلى حد كبير بارتفاع مستويات تخصيص المانحين للتمويلات والموارد:

تم تخصيص 73 في المائة من جميع المساهمات المؤكدة لعام 2024 على مستوى النشاط. بشكل عام، 63 في المائة من جميع الموارد التي تلقاها برنامج الأغذية العالمي خُصصت لتقديم المساعدات الغذائية.

تم تخصيص 8 في المائة من المساهمات على مستوى الحصائل الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية. تم تخصيص معظم المساهمات على مستوى الحصيلتين الاستراتيجية 1 (المساعدات الغذائية وعلاج سوء التغذية) و 2 (الوقاية من سوء التغذية والتغذية المدرسية).

شكّل التمويل المرن (غير المخصص أو الموضوعي أو على المستوى القطري) 19 في المائة من المساهمات المؤكدة خلال عام 2024 وهي ما تمثل زيادة كبيرة عن عام 2023. وفي مواجهة النقص الحاد في التمويل، قام برنامج الأغذية العالمي بتخصيص التمويلات المرنة للأنشطة التي تعاني من نقص في التمويل وكذا تحديد أولويات المجالات بهدف تحقيق أقصى أثر إنساني لكل دولار مرن يتم انفاقه.

ملاحظات هامشية

[1] برنامج الأغذية العالمي. الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن (2023-2025) - مراجعة الميزانية 01. 18 ديسمبر 2024م.

[2] أدى مراجعة الميزانية 01 إلى خفض العدد الإجمالي للأشخاص المستهدفين بالمساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في اليمن في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسنوات الثلاث بمقدار 3.4 مليون شخص، وتحويل نشاط الوقاية من سوء التغذية من برنامج التغذية التكميلية الوقائية الشاملة إلى برنامج وقاية من سوء التغذية أكثر استهدافاً، مما أدى إلى خفض العدد المخطط له من 2.2 مليون شخص إلى 1.1 مليون شخص للعامين 2024 و 2025.

صورة الغلاف © برنامج الأغذية العالمي / محمد ناشر
ماريا تأخذ ملاحظاتها بعناية أثناء دروسها في مدرسة يدعمها برنامج الأغذية العالمي في عدن.

برنامج الأغذية العالمي
بيانات التواصل
بيير أونورا
https://www.wfp.org/countries/yemen